المشهد الأمني العسكري

التحديات الأمنيّة والعسكريّة لإسرائيل: أكثر وضوحًا وتحديدًا وأقل مرونة

فادي نحاس

مدخل

يُقدَّر الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في المرحلة الراهنة على أنه أكثر وضوحًا وتكيّفًا وتحديدًا في ظل تصاعد قدرتها العسكريّة وتفوّقها النوعي اللذين يزيدانها استقرارًا مع استقرار حدودها نسبيًا؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهامش الأمني ضيّق وأرجحيّة التدحرج نحو مواجهة مستقبلية تبقى قائمة في كل الظروف، لا سيما وأنّ إسرائيل تقوم بما تسمّيه «عمليات استباقيّة» بشكل دائم من أجل الحفاظ على مكانتها الإستراتيجية المتميّزة.

بمعنى آخر، بات الوضع الإستراتيجي لإسرائيل أفضل، لأن التحدّيات الأمنية باتت محصورة أكثر، ولا توجد تغييرات جذريّة في البيئة الإستراتيجية لها، إلا أن هامش المرونة يبقى محدودا أمامها في حال حدوث تحوّل مفاجئ في الجبهتين الشمالية أو الفلسطينية.

تميّز عام ٢٠١٨ بتمسّك المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة بإستراتيجية «المعركة بين الحروب» (The war between the wars) كوضعية ممكن التكيّف معها في ظل

تميّز عام ٢٠١٨ بتمسّك المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة بإستراتيجية "المعركة بين الحروب"، كوضعية ممكن التكيّف معها في ظل مخاطر البيئة الإستراتيجية المتغيرة منذ اندلاع الأزمات في العالم العربي.

مخاطر البيئة الإستراتيجية المتغيرة منذ اندلاع الأزمات في العالم العربي.[1] ويأتي ذلك في ظل استمرار القلق من التواجد العسكري الإيراني في سورية وإمكانية حصول حزب الله على أنظمة صواريخ دقيقة، والتي قد تساهم في كسر التوازن، خاصة في ظل الانسحاب الأميركي المحتمل وتحوّل روسيا إلى العنصر الأساسي والمؤثّر في سورية والشرق الأوسط.[2] وهنا، نلحظ تغييرًا في الخطاب الإستراتيجي للقيادة الإسرائيليّة السياسيّة – العسكريّة، يُعاد فيه تعريف طبيعة التحدّيات متعددة الاتجاهات، خصوصا على الجبهة الشمالية لإسرائيل؛ إذ أصبح هناك اتجاه نحو المزج بين الجبهتين السورية واللبنانية واعتبارهما مسرح عمليات واحداً.

بالإضافة إلى ذلك يشكل مصير البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب الولايات المتّحدة من اتفاقية جنيف مصدرا للقلق، وخصوصا بعد تلويح إيران بتجديد نشاطها النووي الكامل في ظل إعادة فرض العقوبات عليها أميركياً.[3] ووفق التقديرات، فقد تجدّد النقاش الفعّال داخل أروقة صناّع القرار في إسرائيل حول إمكانيّة أو جدوى مغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ضمن خطّة عسكريّة عملانية منسقّة مع الولايات المتحدة.[4] وعلى الأرجح، ستصعّد إسرائيل عام ٢٠١٩ موقفها ولهجتها العدائية تجاه إيران وسيرتفع مجددا التلويح بالخيار العسكري.

تتمحور التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٩ بخصوص المشهد الأمني العسكري في سورية في كيفية مواجهة التواجد العسكري الإيراني وتداعياته، ويأتي ذلك مع الامتناع عن محاولات استشراف مصير النظام السوري، حيث تعتمد نظرية العمل الإسرائيلي العسكري في هذا السياق على الافتراض أنّ نظام الأسد باق في صيغته الحالية في المرحلة الراهنة، مع فرصة شطب سورية من معادلة القوى التي تواجهها في الشرق الأوسط. في المقابل، ترى القراءات الإسرائيلية إلى أن الوضع السوري أدى إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران وحلفائها، رغم أنه عزّز من الحضور الإستراتيجي الفعلي لروسيا لأمد بعيد.[5]

تعي إسرائيل أن تفاقم «التهديد الإيراني» في سورية يتطلّب منها المجازفة في بعض الأحيان، حتى إذا أدّى ذلك إلى استفزاز نسبي للجانب الروسي. تسير هذه السياسات على حبل رفيع حيث يمكن أن تؤدي إلى الانفجار.

أما في سياق المشهد الأمني الفلسطيني، فيمكن تقدير الوضع الأمني مع قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الهشّة. تُجمع التقديرات الإستراتيجية بأن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والمسيطرة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكريّة على القطاع، ما

تتمحور التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٩ بخصوص المشهد الأمني العسكري في سورية في كيفية مواجهة التواجد العسكري الإيراني وتداعياته، ويأتي ذلك مع الامتناع عن محاولات استشراف مصير النظام السوري.

في سياق المشهد الأمني الفلسطيني، يمكن تقدير الوضع مع قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الهشّة. سلاح حزب الله حاضر ومؤثر بشكل واضح على صنّاع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل.

دامت حماس مردوعة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني. لعلّ المعيار الأساسي هو كون حالة الردع مستمرة في المنظور القريب بالنظر إلى أنها تحمل عدة مفاهيم؛ منها أنّ الردع يكمن في سرعة عودة الهدوء إلى قطاع غزة، بواسطة «الهجمات الوقائية» أو «الاستباقية» وفق البيئة الإستراتيجية الممكنة.

يمكن أن يكون عنوان المشهد الفلسطيني لعام ٢٠١٨: لا مصالحة، ولا اتّفاق ذا قواعد واضحة على هدنة أو على تهدئة، لا سيما، مع ترنّح سقف التوقعات المرتبط بالجهد المصري للتوصل إلى تهدئة مؤقتة من أجل تخفيض مستوى التوتّر على جانبي الحدود بين غزة وإسرائيل.

أمّا بالنسبة للمشهد الأمني المصري، فلا تزال العلاقات المصرية الإسرائيلية عام ٢٠١٨ بلا شوائب تذكر، بل تشير التقديرات الإسرائيليّة إلى أنّ العلاقة في السنتين الأخيرتين آخذة بالتحوّل تدريجيًا من تعاون أمني – عسكري خلف أبواب مغلقة، إلى تعاون إستراتيجي غير مسبوق. تنسجم هذه التقديرات مع تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي العلنيّة، في مقابلته مع «سي بي سي»، عن وجود «تعاون عسكري وثيق غير مسبوق» مع إسرائيل، في سياق تقدم به إسرائيل مساعدات للجيش المصري في حربها ضد التنظيمات المسلّحة في سيناء على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين. لذا، يتم وصف العلاقات المصرية الإسرائيلية بأنها في «عصرها الذهبي» في مرحلة ما بعد اتفاقية كامب ديفيد.

لكن بمعزل عن تلك الأوصاف «السوريالية» للعلاقات، ففي عمق التقديرات الإسرائيلية يتم توصيف العلاقات المصرية–الإسرائيلية في إطار التعاون الأمني المتين المحكوم بتنافس منضبط لا يصل لدرجة الصراع. ذلك أن مظاهر الانسجام والتوافق بين البلدين تشوبها في الباطن عوامل التهديد الناجم عن أي تحوّل سياسي داخلي في مصر، واختلاف بالرؤيا فيما يتعلق بعدد من القضايا، منها: إشكالية الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد، تصاعد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، والتخوف من تطلّعات مصر النووية.

انعكس توافق المصالح الأمنية والإستراتيجية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، أبرزها دول الخليج بقيادة السعودية، ومصر بقيادة السيسي، إلى بوادر علاقات ثقافية ورياضية واقتصادية علنيّة، قد لا تخرج للعلن بشكل فاضح أكثر، لكنها تدل على عمق وتصاعد التنسيق الأمني والعسكري، الذي يأخذ مصداقية من احتدام الخلاف الأميركي مع إيران، والتهويل من مخاطر إيران الإقليمية والنووية.

تركز فصول المشهد الأمني العسكري على التحوّلات الأمنية والإستراتيجية في

البيئة الإستراتيجية لإسرائيل وكيفية التعاطي العسكري معها.

يتطرق الفصل الأول إلى أبرز سمات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل في المرحلة الراهنة. وفي الفصل الثاني نرصد مستجدات الموقف الإسرائيلي والخروج الأميركي من اتفاقية جنيف.

ويتمحور الفصل الثالث حول المشهد الأمني العسكري في سورية تحت مؤشّرين أساسيين؛ هما التموضع العسكري الإيراني وتعزيز الحضور الإستراتيجي الفعلي لروسيا، وتداعياتهما على الموقف الإسرائيلي. وفي سياق متصل، يتابع الفصل الرابع الموقف الإسرائيلي من توظيف حزب الله لتواجده العسكري على الأراضي السورية لصالحه في حال دخوله في أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل، حيث يمكن الاستفادة من ذلك لتوسيع حدود الجبهة البرية مع إسرائيل.

أما الفصل الخامس، فيتناول مستجدات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني تحت عنوان لا هدنة ولا حرب، واستمرار محاولات التكيف مع الوضع الأمني في قطاع غزة؛ أي بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الهشّة.

ويتطرق الفصل السادس إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية ووصفها بـ»عصرها الذهبي» كمؤشر لعلاقات متينة وقوية قد تكون مقدّمة لترتيبات إقليمية كبرى.

وفي الفصل الأخير، نتناول أحد أهم عناصر الإستراتيجية العسكريّة، وهو دور السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبليّة.

١. البيئة الإستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٨

أبرز معالم البيئة الإستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٨:

أولا: يقدَّر الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في المرحلة الراهنة على أنه أكثر وضوحًا وتكيفًا وتحديدًا في ظلّ تصاعد القدرة العسكريّة والتفوّق النوعي الذي يجعلها دولة قويّة ومستقرّة، وسط بيئة إقليمية أقلّ تهديدًا مما كانت عليه تاريخيًا. لكن إزاء ذلك يبقى الهامش الأمني ضيّقا، وخطورة التصعيد مرهونة بقوانين خاصّة تبقى دائمًا عرضة لأن تُخرق وتمّحي. لذا، تقوم إسرائيل بعمليات استباقيّة بشكل دائم من أجل الحفاظ على مكانتها الإستراتيجية المتميّزة؛ على سبيل المثال من خلال البحث عن تحالفات إقليميّة ودوليّة ضد التواجد العسكري الإيراني في الجبهة الشمالية. بمعنى آخر: بات الوضع أفضل لأن التحدّيات الأمنيّة أصبحت محصورة أكثر، وبينما ليس ثمة تغييرات جذرية في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، فإنها لا تمتلك في المقابل إمكانيّة تحرّك ومرونة واسعة، خاصة في حال حدوث تحوّل طارئ على الوضع في الجبهتين الشماليّة أو الفلسطينيّة.

ثانيًا: في السيّاق ذاته، تمسّكت المؤسسة الأمنية بإستراتيجية «المعركة بين الحروب»، كوضعية قابلة للتعاطي معها في الظروف الإقليمية المستجدّة والمتغيّرة؛ أي وضعية التكيّف مع مخاطر البيئة الإستراتيجية المتغيرة منذ اندلاع الأزمات في العالم العربي.

تتمسّك إسرائيل بقواعد الاشتباك في سورية ضمن التنسيق العميق والتفاهمات العسكريّة والسياسيّة المعلنة مع روسيا.

ثالثًا: روسيا هي الحاضر الأساسي والمؤثّر في الأزمة السوريّة، التي شكّلت بالنسبة لها مدخلًا لتثبيت وتوسيع دورها في الشرق الأوسط، خلال السنوات الأخيرة، على المستوى العسكري والأمني. وبحسب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، فقد ضمنت روسيا لنفسها سيطرة إستراتيجية لسنوات طويلة في سورية، من خلال تموضعها العسكري في قاعدة حميميم على سواحل المتوسط، إلى جانب تكيّفها وعلاقاتها الحسنة مع كل القوى الفاعلة في سورية والشرق الأوسط.[٦]

رابعًا: تتمسّك إسرائيل بقواعد الاشتباك ضمن التنسيق العميق والتفاهمات العسكريّة والسياسيّة المعلنة مع روسيا. لكن، ما زالت التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية لا تقيّم العلاقة مع روسيا كتحالف إستراتيجي. بل وهناك تقديرات، منها التقدير الإستراتيجي لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي، تشير إلى أرجحية صدام المصالح مع روسيا على خلفية التباين بين البلدين في الملف السوري. في رؤيا واسعة وشاملة، يمكن القول إنه لا بدّ من تصادم للمصالح على خلفيّة الموقف السلبي وعدم مجابهة روسيا بشكل مباشر للتموضع العسكري الإيراني على

الأراضي السورية.[٧]

خامسًا: تصعيد اللهجة العدوانية والتلويح مجددًا بـ«الملف النووي الإيراني» وتداعياته الأمنيّة بعد خروج الولايات المتحدة من اتفاقيّة جنيف المبرمة مع إيران، باعتبار أن إيران تشكّل خطرًا وجوديًا بالنسبة لإسرائيل. هناك إجماع سياسي على أنّ الحرب النفطيّة والعقوبات الاقتصاديّة على إيران لن تؤدّي إلى سقوط النظام، بل إن معقوليّة الخيار العسكري ما زالت قائمة.

سادسًا: تثبيت الدور والتواجد العسكري الإيراني في سورية، من خلال التموضع العسكري والحرص المستمر على دعم حلفائها على الأرض السورية.[٨]

سابعًا: يشكّل حزب الله تهديدًا إستراتيجيا عند حصوله على أنظمة صواريخ دقيقة. لهذا، سلاح حزب الله حاضر ومؤثر بشكل واضح على صنّاع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل.

ثامنًا: توازيًا مع قدراتها العسكرية، يتعزّز وضع إسرائيل الإستراتيجي على المستوى الإقليمي استنادًا إلى قوّتها الاقتصاديّة، وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتّحدة، وتناغم مصالحها مع مصالح الدول الخليجيّة، الأمر الذي يساهم في رفع جهوزيّتها لمواجهة المدّ الإيراني خاصّة في سورية ولبنان. لهذا، تطمح إسرائيل إلى دفع مستوى التطبيع في المجال الاقتصادي والرياضي والثقافي، انسجامًا مع تقاطع مصالحها مع دول عربيّة تخوّفًا من التهديد الإيراني، وقلقًا من الدور التركي الإقليمي.[٩]

تاسعًا: تبنّي الموقف الأميركي بالنسبة لهزيمة «داعش»، وتراجع التنظيمات الإسلاميّة المسلّحة على المستوى العسكري الإقليمي. وفي المقابل، ضرورة رصد فعالية ونشاط «الجهاد الإسلامي العالمي» كحركات غير إقليمية.

عاشرًا: ترفض الحكومة الإسرائيلية قبول تقديرات عدد من مراكز الأبحاث حول كيفيّة التعاطي مع القضيّة الفلسطينية، متمسكة بأن القضية الفلسطينية قابلة للإدارة، وأنّ حالة الفتور والتباعد إلى حد القطيعة الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية لن تؤدّي إلى تصاعد الغليان والغضب الشعبي لدرجة حدوث انتفاضة جديدة.[١٠] لذا، تكتفي بالحفاظ على تنسيق أمني واستخباراتي مع الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة.

أخيرًا، هناك قراءة إسرائيلية تشير إلى حدوث تحوّل في الحضور الإستراتيجي الصيني المتدنّي في الشرق الأوسط، نحو تصاعد تدريجي في مدى تأثيره الأمني على البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل. لا تؤثّر إسرائيل في المرحلة الراهنة على المواقف السياسيّة والأمنيّة الصينيّة في القضايا المتعلقة بخياراتها الإستراتيجية،

ترفض الحكومة الإسرائيلية قبول تقديرات عدد من مراكز الأبحاث حول كيفيّة التعاطي مع القضيّة الفلسطينية، متمسكة بأن القضية الفلسطينية قابلة للإدارة.

وتقلـق من التنسـيق والتوافق الصيني الروسـي فـي ما يخصّ الأزمة السـوريّة.[١١] كما تشـير التقديرات إلى أنّ الشـرق الأوسـط عامة والسـاحة السـوريّة خاصة لن يبقيـا خارج الاهتمامات الإسـتراتيجية للصين التي بإمكانها أن تشـكّل قوّة مؤثّرة علـى السياسـة الأميركية مـن أجل الحصول على تنـازلات في ما يتعلّـق بالمصالح الإستراتيجية لكلتا الدولتين في مواقع مختلفة.[١٢]

تشير التقديرات إلـى أنّ الشرق الأوسـط عامة والساحة السوريّة خاصة لن يبقيا خارج الاهتمامات الإستراتيجية للصين.

١،١ المآزق الإستراتيجية

فـي صلب حالة التكيّف والوضوح في الوضع الإسـتراتيجي الراهن لإسـرائيل، تكمن مآزق إقليمية إستراتيجية، أهمّها عدم قدرة إسرائيل على مواجهة كل الجبهات والتهديـدات المحيطـة بهـا في وقـت واحد، مـا قد يدفع صنـاع القرار السياسـي والعسـكري لوضع سـلم أولويات، ومحاولة الفصل بين جبهات المواجهة، خاصة بين الجبهة الفلسطينية والجبهة الشمالية. ومن هنا، تتخبط القيادات السياسية والأمنية وهيئـة الأركان في الجيش الإسـرائيلي فـي اتخاذ قرار حول عملية «اسـتباقية» أو «وقائيـة»، على غـرار «نظرية بيغن»، أمام خطر إسـتراتيجي حقيقي، أو عدم القيام بعملية عسكرية وتحمل النتائج المستقبلية في ظل وجود خطر كياني يهدد إسرائيل، وفق التقديرات الاستخباراتية.[١٣]

ويشـكل سـؤال التعاطي مع البرنامـج النووي الإيراني بعد انسـحاب إيران من اتفاقيـة جنيـف وتلميحها بتجديد نشـاطها النـووي في ظل إعادة فـرض العقوبات عليها مأزقا مهما، حيث تشير التقارير المنشورة إلى عودة النقاش بين صناع القرار في إسـرائيل حول إمكانية وجدوى القيام بمغامرة عسـكرية ضد المنشـآت النووية الإيرانية، ضمن خطة منسقة مع الولايات المتحدة.[١٤]

أمـا المـأزق العيني لإسـرائيل فـي المرحلة الراهنـة، فهو حصول حـزب الله على أنظمة الصواريخ الدقيقة، ومدى قدراتها الدفاعية العسكرية (حيتس، القبة الحديدية، مقلاع داوود) والمدنية في مواجهتها. يستدعي هذا المأزق التساؤل حول مدى فعالية القيام بعملية «استباقية» واسعة داخل الأراضي اللبنانية بهدف ضرب البنية التحتية لحـزب اللـه وتعطيـل إمكانية حصوله علـى أنظمـة الصواريخ الدقيقـة، أو الاكتفاء بتعميق التنسيق والتفاهم مع روسيا حول منع الجيش السوري من تزويد حزب الله بالصواريخ الدقيقة، وإعطاء غطاء كامل لكل عملية عسكرية ضد القوات الإيرانية في سورية بهدف تعطيل مرور الصواريخ الدقيقة لحزب الله.[١٥]

يشكل سؤال التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب إيران من اتفاقية جنيف وتلميحها بتجديد نشاطها النووي في ظل إعادة فرض العقوبات عليها مأزقا مهما.

في ظل التحديات الأمنية متعددة الاتجاهات، فإن هذه المآزق الإستراتيجية تحتم

المحافظة على العلاقة الأمنية المتينة مع الولايات المتحدة بوصفها أهمّ دعائم أمنها القومي.

١،٢ التغير في الخطاب الإستراتيجي

أصبح هناك اتجاه - إسرائيليا - نحو المزج بين الجبهتين السورية واللبنانية واعتبارهما مسرح عمليات واحدا.

مع تفاقم المأزق الإستراتيجية خلال عام ٢٠١٨، نلاحظ تغييرًا في الخطاب الإستراتيجي للقيادة الإسرائيليّة السياسيّة – العسكريّة، نحو إعادة تعريف طبيعة التحديات متعددة الاتجاهات، خاصة على الجبهة الشمالية لإسرائيل؛ إذ أصبح هناك اتجاه نحو المزج بين الجبهتين السورية واللبنانية واعتبارهما مسرح عمليات واحدا، مما يفرض منطقًا عملياتيًا عسكريًا جديدًا، ويحتّم قراءة جديدة لقواعد الاشتباك التي رسمت بشكل منفصل في ما يخص لبنان وسورية. لم تعد القيادة العسكرية في إسرائيل تتحدث عن الساحة اللبنانية، أو الحدود مع سورية، بشكل يفصل الواحدة عن الأخرى، بل أصبحت تتعامل مع «جبهة شماليّة موحّدة» تتألّف من جيش النظام السوري سويًّا مع التواجد العسكري الإيراني، وقوات حزب الله والقواعد العسكرية الروسية في سورية.

هذا التغيير في الخطاب الإستراتيجي جوهري للغاية، وله أهميته في سياق محاولة التعرف على اتجاهات التصعيد المستقبلي المفترض. إذ وفقًا للمنطق العملاني الجديد الذي حدده المستوى العسكري في إسرائيل، وكيفية تعاطيه إزاء طبيعة وأهداف أي تصعيد في هذه المرحلة؛ فإن انتشار المواجهة المباشرة من سورية إلى لبنان، أو العكس، هو سيناريو مرجح للغاية. بمعنى أن المواجهة القادمة إذا اندلعت أولا من الحدود الإسرائيلية مع لبنان، فسوف تمتد– على الأغلب– إلى الجبهة السورية.

لعلّ التقرير الإستخباراتي المسرّب للجيش الإسرائيلي ينسجم مع ما ذكر أعلاه، إذ يُظهر بأن احتمال نشوب حرب على الجبهة الشمالية هو احتمال ضعيف، وأن اندلاع حرب مبادر إليها يكاد يكون معدومًا بسبب خطورتها.[١٦] وفي سياق مغاير، في ظلّ تصعيد أمني نتيجة لحادث ما، قد يطرأ ارتفاع لإمكانيّة اندلاع حرب واحدة على في الشمال، قياساً بعام ٢٠١٨، في حين كانت شبه معدومة عام ٢٠١٧، لتصبح بذلك «حرب الجبهة الشمالية» وليست «حرب لبنان»، وتلك حالة معقدة غير مسبوقة، من المحتمل أن ينخرط فيها الجيش السوري وحزب الله، وربّما إيران، على ساحة قتال واحدة.

لم تعد القيادة العسكرية في إسرائيل تتحدث عن الساحة اللبنانية، أو الحدود مع سورية، بشكل يفصل الواحدة عن الأخرى.

٢. النووي الإيراني: مستجدّات الموقف الإسرائيلي والخروج الأميركي من اتفاقيّة جنيف

ينسجم الموقف الرسمي الإسرائيلي مع سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن إلغاء الاتفاق النووي مع إيران. لا سيما أنّ المخاوف الإسرائيليّة لا تتعلّق فقط بالقدرات العسكريّة الحاليّة لإيران، بل بما يمكن أن تقوم به إيران في المدى المنظور، والتداعيات العسكريّة والإستراتيجية للمجهود الإيراني المستمر على المستوى العسكري، خصوصا عبر تطوير منظوماتها الصاروخية الباليستية، التي باتت تمثل تهديدًا للأمن القومي لإسرائيل، وتمس مرتكزات ومنطلقات التفوّق النوعي للقدرات الإسرائيلية أمنيًّا وإستراتيجيا. لذا، استمرّت المعارضة الإسرائيليّة الرسميّة للاتفاق النووي الإيراني منذ لحظة توقيعه، وبقيت القيادة الإسرائيليّة متمسّكة بالجوانب والتداعيات السلبيّة للاتفاق، على الأقل من منطلق الحسابات والطموحات الإسرائيلية الإقليمية.

تجتهد إسرائيل في المرحلة الراهنة في إقناع الدول الغربيّة بأن اتفاق جنيف، وما تبعه من رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران (قبل الوصول للاتفاق النووي)، لم يساهما في تعزيز الاستقرار الإقليمي أو تغيير سياسة إيران فيما يخصّ الأزمات والصراعات الإقليميّة المختلفة، لا سيما في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن. بل تصّر إسرائيل على أنّ تجميد العقوبات ساهم في تمكين إيران من الحصول على مزيد من مداخيلها المالية التي استخدمتها في تطوير قدراتها العسكرية، خاصة برنامجها الصاروخي، ودعم حلفائها الإقليميين.[١٧]

بالمجمل، يمكن تحديد الموقف الإسرائيلي من إلغاء الاتفاق، كما عبّرت عنه التقديرات الإستراتيجية في إسرائيل، في النقاط التالية:

أولًا: ترى إسرائيل أن إيران لم تتردد في دأبها المتواصل للحصول على المواد اللازمة لبناء قدراتها النووية، والعمل على تطوير الأجهزة الكافية لذلك، والسعي لامتلاك السلاح النووي، فضلاً عن تطوير قدراتها الصاروخية كجزء من تطوير منظومة السلاح النووي، إذ أصبحت التجارب الصاروخية الأخيرة، ومنها الصاروخ «خورمشهر» الذي يمكنه الوصول إلى ٢٠٠٠ كم، تغطي مساحة إسرائيل بأكملها وأجزاء كبرى من الشرق الأوسط، وأوروبا.

ثانيًا: ثبات الموقف الإسرائيلي المتمسّك بمعارضة فعّالة للاتفاق النووي، من خلال إبراز قلقه من تمسّك إيران بخياراتها الإقليمية والنووية، في ظلّ تأكيده على عدم ضبط قدرات إيران الصاروخية، وكذلك على سياساتها الإقليمية ودعمها لحلفائها.

ترى إسرائيل أن إيران لم تتردد في دأبها المتواصل للحصول على المواد اللازمة لبناء قدراتها النووية، والعمل على تطوير الأجهزة الكافية لذلك.

ثبات الموقف الإسرائيلي المتمسّك بمعارضة فعّالة للاتفاق النووي، من خلال إبراز قلقه من تمسّك إيران بخياراتها الإقليمية والنووية.

كما أنّ الاتفاق النووي يسمح لإيران بتدعيم قدراتها وبنيتها الاقتصاديّة، ممّا يمنحها الفرصة للعودة إلى تكثيف محاولاتها لإنتاج القنبلة النووية، ما سيؤدّي إلى تقليص فرص الهجوم الإسرائيلي على مواقعها النووية.

ثالثا: تمسّك إسرائيل بالخيار العسكري المعلن بوصفه احتفاظًا بحقّها في الدفاع عن نفسها بمفردها، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة. تتعاطى إسرائيل مع التلويح بمغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية كجزء من نشاطها الدبلوماسي الضاغط على الدول الأوروبية والمجتمع الدولي أكثر من كونه محاولة لردع إيران عن الاستمرار بخياراتها النووية. هناك إجماع لدى المؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيلية على إصرار الجمهورية الإسلامية على المضي قدمًا في نهجها السياسي والعسكري.[١٨]

تتمسّك إسرائيل بالخيار العسكري المعلن بوصفه احتفاظًا بحقّها في الدفاع عن نفسها بمفردها، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة.

تترقب إسرائيل كيف ستتعاطى إيران مع خياراتها في مواجهة القرار الأميركي بإلغاء الاتفاق المبرم معها وتفعيل الضغوطات السياسية والاقتصادية تجاهها. وتلحظ التحليلات الإسرائيلية إرباك حسابات إيران نتيجة للضغوط الحثيثة التي تفرضها السياسة الأميركية، ووضعها أمام خيارات محدودة، بحيث ينتج كل منها تداعيات مباشرة على مصالحها.[١٩]

رغم التهديدات المستمرة، وأحيانًا المتضاربة، التي يوجهها بعض المسؤولين الإيرانيين، فإن إيران فضّلت التمهّل قبل اتخاذ قرارات نهائية للتعامل مع السياسة الأميركية الجديدة، وحرصت على كسب المزيد من الوقت خاصة في محادثاتها مع الدول الأوروبية وكل من روسيا والصين، والتي تسعى من خلالها إلى إيجاد موقف دولي داعم قد يساعدها في تقليص حدة تلك الضغوط وتوسيع حرية حركتها وهامش المناورة المتاح أمامها.[٢٠]

وممّا لا شكّ فيه أنّ إيران تواجه موقفًا إقليميًّا ودوليًّا مناهضًا لدورها الإقليمي الفاعل في الشرق الأوسط، وهو ما يزيد من قوّة الضغوط الأميركية عليها، ويعزّز من فرص تعرضّها لعزلة دوليّة على غرار ما كان قبل توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. وقد انعكس ذلك في توجّه العديد من المسؤولين الأوروبيين لإيران ودعوتها لتقليص حدة تدخّلاتها الإقليمية وإيقاف أنشطتها الخاصة بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية. بل هناك اقتراحات فرنسية تشير إلى إمكانية تقديم مساعدات مالية لإيران مقابل التراجع عن هذه التدخلات.

في المدى القريب، لن يكون أمام القيادة الإيرانية سوى خيار التمسّك بإمكانية نجاح الدول الأوروبية للتوصّل إلى صيغة توافقيّة تمكّنها من استمرار فعالية الاتفاق النووي، وتدفق الأرباح الاقتصادية منه على السواء.

في المدى القريب، لن يكون أمام القيادة الإيرانية سوى خيار التمسّك بإمكانية نجاح الدول الأوروبية للتوصّل إلى صيغة توافقيّة تمكّنها من استمرار فعالية الاتفاق

النـووي، وتدفق الأرباح الاقتصاية منه على السـواء. لكنّ هذا الخيار قد لا يسـتمرّ لفترة طويلة، في ظل العقوبات الأميركية الجديدة، وضغوطاتها على الدول الأوروبية.

لكن من الصعب على إيران، على الأقل في المرحلة الحاليّة، القبول بطروحات تحدّ من دورها الإسـتراتيجي الإقليمي الذي استُنزف بسببه الاقتصاد الإيراني لسنوات عديدة، وذلك لعدم ثقتها بشكل كامل في مدى جديّة الطروحات ونجاعتها، خاصة في ظلّ الضغوط التي تمارسـها الإدارة الأميركية على الدول الأوروبية لتغيير سياستها إزاء إيران.

ورغـم العلاقـات الإسـتراتيجية المتينـة التي أسّسـتها إيران مع كل من روسـيا والصـين، فإن القيادة الايرانيّة لا تعّول بشـكل كبير على إمكانيّة تحوّل الدولتين، أو أيّ منهما، في مرحلة لاحقة، إلى داعم دولي حقيقي يسـتطيع مسـاعدة إيران على مواجهـة الضغـوط التي تفرضها السياسـة الأميركية. وناهيك عن مصالح موسـكو وبكين وحساباتهما الخاصة، فإن الولايات المتحدة تعي أهميّة الوصول إلى تفاهمات مـع الطرفـين فيما يتعلّق بكيفيّة التعامل مع الطموحـات الإيرانية النووية والإقليمية، خصوصـا بعد الإعلان عن الإسـتراتيجية الأميركية الجديدة لإلغـاء الاتفاق النووي ومحاصرة إيران نفطيًا واقتصاديًا.

وفـي سـياق متّصل، تتناغـم التحديات التي تتعـرّض لها إيران على السـاحتين الإقليميّـة والدوليّـة مع اسـتمرار الضغوطات الداخليّة، لا سـيما في ظـلّ الاهتمام المسـتمر الـذي تبديه الولايات المتحدة وإسـرائيل بقضايا الداخـل الإيراني، والذي ينعكس في التصريحات الأميركية المتتالية الداعمة لحركات الاحتجاج التي شهدتها الساحة الإيرانية عام ٢٠١٨. وهنا، فإن إيران تبدو واعية إلى أن أي خيار تصعيدي مع الولايات المتحدة سـوف تكون له ارتدادات مباشـرة على الداخل، خصوصا بعد التهديـدات التي وجههـا وزير الخارجيـة الأميركي مايك بومبيو بفـرض «العقوبات الأشد في التاريخ» في حالة رجوع إيران إلى تنشيط البرنامج النووي ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى عشرين بالمائة.

بمعنـى آخـر، فإن مغامـرة التعرّض لعزلـة دوليّة جديـدة والدخول فـي مواجهة مباشـرة مـع الولايات المتحدة قد تؤدّي بحسـب القـراءات الإسـرائيلية إلى تأجيج الأزمات الداخلية، باعتبار أن تلك العقوبات الجديدة قد تؤثّر على الاقتصاد الإيراني وتقيد من قدرة الحكومة على التعامل مع تلك الأزمات.[٢١]

من المتوقع أن تصعّد إسـرائيل عام ٢٠١٩ موقفها ولهجتها العدائيّة تجاه إيران ومشـروعها النووي، متمسّـكة بمقولتها المعهودة بأنّ النووي لدى إيران ليس تهديدًا

من المتوقع أن تصعّد إسرائيل عام ٢٠١٩ موقفها ولهجتها العدائيّة تجاه إيـران ومشروعها النـووي، متمسّكة بمقولتها المعهودة بأنّ النووي لدى إيران ليس تهديدًا وجـوديًـا لإسرائيـل فحسب، بل تهديد للعالم بأسره.

وفـقًـا لـلـقـراءات والـتـحـلـيـلات الإسرائيلية، فمن المستبعد القيام بهجوم إسرائيلي على إيران في عـام ٢٠١٩ إلاّ إذا حدثت تغيرات مفاجئة.

وجوديًا لإسـرائيل فحسـب، بـل تهديد للعالم بأسـره. كما يرجّـح أن يرتفع مجددًا التلويح الإسـرائيلي بالخيار العسـكري، على ضوء الانسحاب الأميركي من اتفاقية جنيف، واعتبار أنّ الظروف الحاليّة هي الأمثل والأقرب لاتخاذ قرار أميركي بضرب المنشآت الإيرانية في مرحلة ما، في ظل تغيير جذري في سياسة حكومة ترامب تجاه إيران، ووجود مجموعة داعمة من المستشارين الراديكاليين بجانبه.[٢٢]

إلا أنه وفقًا للقراءات والتحليلات الإسرائيلية، فمن المستبعد القيام بهجوم إسرائيلي علـى إيـران في عام ٢٠١٩ إلاّ إذا حدثت تغيرات مفاجئة، إذ من المسـتبعد أن تقوم إسـرائيل بعملية عسـكرية ضد المنشـآت النووية الإيرانية ما دامت الولايات المتحدة تعوّل على نفعيّة المسار الدبلوماسي والحرب النفطيّة وفرض العقوبات الاقتصادية.

وبالمجمل، فعلى الرغم من إلغاء اتفاق جنيف من قبل الولايات المتحدة وعودة (ولو نظرية) لإمكانيّة الخيار العسكري الأميركي ضد إيران، وعدم قناعة إسرائيل بفعالية العقوبـات الاقتصاديـة، وعدم رغبـة إيران فـي الانكماش والتراجع عـن التدخّلات الإقليميّـة مع الحفاظ على تطوير قدراتها القتالية، ستسـعى إسـرائيل إلى ترشـيد إسـتراتيجية ترامب، من خلال إسـتراتيجية تسـتهدف «تحجيم إيـران» في المرحلة الراهنـة؛ أي تبنّـي إسـتراتيجية تهدف إلى إيصال إيران إلـى مرحلة من الانكماش الطبيعي والتدريجي من خلال مسـار دبلوماسـي دائم. وبالتوازي، ستصّر إسرائيل على إفهام المجتمع الدولي بأن الخيار العسكري ضد إيران ما زال مطروحًا وجديًا، وأنها تملك القدرات الحقيقية للقيام بعملية عسكرية ضدها.

٣. الجبهة السوريّة تهديد إستراتيجي جديد لإسرائيل - الانتقال من الضبابية الى العلنيّة في الإستراتيجية العسكريّة

٣،١ الموقف الإسرائيلي بشكل عام

يشكل التواجد الإيراني في سورية بحسب التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٩ الخطر الأساسي الذي على إسرائيل مواجهته، وترى التقديرات الإستراتيجية أنه على إسرائيل العمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد باق في صيغته الحالية في المرحلة الراهنة، مع إمكانية شطب سورية من معادلة القوّة التي تواجهها في الشرق الأوسط. وفي المقابل، أدّى الوضع السوري إلى اختلال موازين القوى الإقليمية لصالح إيران وحلفائها وعزّز من الحضور الإستراتيجي الفعلي لروسيا لأمد بعيد.[٢٣] ينسجم هذا التقدير مع تصريحات نتنياهو بأنه «لا مشكلة لإسرائيل مع نظام عائلة الأسد، ولن تتدخّل في سورية في حال تم الحفاظ على اتفاقيات وقف إطلاق النار في هضبة الجولان».[٢٤]

وترى التقديرات الإستراتيجية أنه على إسرائيل العمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد باق في صيغته الحالية في المرحلة الراهنة، مع إمكانية شطب سورية من معادلة القوّة التي تواجهها في الشرق الأوسط.

كذلك، تلحظ التقديرات الاستخباراتيّة الإسرائيليّة عدم حدوث تغيير في سلوك النظام السوري، وبقاء نظام الأسد على نهجه التقليدي، من حيث استعماله لكافة منظومات التسلّح والتكتيكات تجاه المناطق غير الخاضعة لسيطرته، أو من خلال توطيد عملية التسوية السياسية، واتّهام القوى السورية المعارضة، وتضييق نطاق العمليّة السياسيّة.[٢٥] بل إنّ النظام السوري يحرص على استغلال الأزمات الإقليمية والدولية، وبالأساس من الناحية العسكرية، لتعزيز موقفه الدفاعي، مثلًا عندما تسلّم ٣ وحدات من منظومة «إس -٣٠٠»، تستطيع كل منها القيام بالرصد والتصدّي للعديد من الأهداف على مدى يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ كلم، إضافة إلى منظومة «إس -٢٠٠» التي يمتلكها النظام السوري حاليًا والقادرة على مواجهة الصواريخ الباليستية وبعض الطائرات المتطورة.

ويرتكز الموقف الإستراتيجي اتجاه الوضع السوري، كما ذكرنا أعلاه، إلى حالة التموضع العسكري الإيراني في سورية ودعمها لحلفائها الفاعلين على الأرض السوريّة. الأمر الذي ينعكس في رفع سقف التحدّيات والخطر الإيراني إلى اعتبار أنّ إيران قد انتقلت إلى حدودها وأنّها باتت تشكّل خطرًا وجوديًا عليها.[٢٦] لذا، تتمسك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمطالبتها روسيا -باعتبارها الجهة الضابطة للصراع الإسرائيلي الإيراني في سورية من وجهة النظر الإسرائيلية -بإبعاد الإيرانيين وحزب الله ٨٠ كيلومترًا، على الأقل، عن الحدود الإسرائيليّة، وذلك كخطوة

مؤقّتة إلى حين التجاوب مع المطلب الإسـرائيلي بالانسحاب الكامل للقوات الإيرانية من سورية، وهو مطلب لم تلبّه موسكو حتى الوقت الحالي.[٢٧]

وفي سـياق الإسـتراتيجية العسكريّة، لم تتراجع الدوافع التي دعت إسرائيل إلى توجيه ضربات جويّة لمواقع متعددة على السـاحة السـورية في عام ٢٠١٨، في حين تؤكد تمسّكها بقواعد الاشتباك، وأن حدود الاشتباك ما زالت ترسمها أربعة «خطوط حمراء» لن تسـمح إسرائيل بتجاوزها في سـورية، وهي إمداد إيران سورية ولبنان بأسـلحة متطورة؛ اختراق السـيادة الإسرائيلية؛ إنشـاء قواعد عسكرية إيرانية في سورية؛ بناء مقر لتصنيع الصواريخ في لبنان.

يمكن الافـتـراض بـأنّ الضربات العسكريّة الإسرائيليّة بقيت في سياق الضربات الاستباقيّة التي تستهدف عرقلة النفوذ الإيراني في سورية وضرب حزب الله هناك.

٣،٢ العمليات العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٨: مؤشرات وتقديرات

علـى الرغـم مـن أن عـام ٢٠١٧ هو العـام الذي شـهد أكبر عدد مـن العمليات العسـكريّة الإسـرائيليّة في سـورية، إلا أن عام ٢٠١٨ شـهد تصعيدا على مستوى وشـكل وخطورة المواجهة بين الأطراف. لقد شـهدت الجبهتان السورية والإسرائيلية تبادلاً للقصف الصاروخي على شـكل جولات متقطعة منذ كانون الأول ٢٠١٧ حتى أيـار ٢٠١٨، والأهـم أنّه تبع ذلك ردّ إسـرائيلي بقصف مكثّف لعشـرات الصواريخ التي استهدفت خمسة مواقع إيرانية في سورية ادّعى الجيش الإسرائيلي بأنها شلّت البنية التحتيّة العسكرية الإيرانيّة فيها.

يمكن الافتراض بأنّ الضربات العسـكريّة الإسـرائيليّة بقيت في سياق الضربات الاستباقيّة التي تستهدف عرقلة النفوذ الإيراني في سورية وضرب حزب الله هناك، إلا أنها اسـتدرجت ضربات متبادلة بين سـورية وإسـرائيل، والتـي فرضت متغيّرًا جديدًا على قواعد الاشتباك بين الجانبين، يتمثّل في دفع الجهات الفاعلة الأخرى إلى إمكانية المواجهة المباشرة.

نُفّذت الضربات الإسرائيليّة بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسيّة، بعـد إدخـال بعـض التـغـييـرات والتعديلات على الاتفاق المبرم بين روسيا وإسرائيل حول قواعد الاشتباك والتنسيق الأمني بين الطرفين فيما يخصّ المشهد العسكري في سورية.

إلا أنّه منذ حادثة إسـقاط الطائرة العسـكريّة الروسـيّة «إليوشـن أل ٢٠»، يوم ١٧ أيلول في اللاذقيّة،[٢٨] تراجعت بشـكل ملحوظ الهجمات الإسـرائيليّة على سورية، بهـدف تخفيف حدّة التوتّر مع الحكومة الروسـيّة. وتؤكّد المصادر الإسـرائيليّة على أنّ الضربـات الإسـرائيليّة بعد حادثة إسـقاط الطائرة الروسـيّة، نُفّذت بعد إدخال بعـض التغييرات والتعديلات على الاتفاق المبرم بين روسـيا وإسـرائيل حول قواعد الاشـتباك والتنسـيق الأمني بين الطرفين فيما يخصّ المشهد العسكري في سورية. تتعلـق التعديلات بالإجراءات الوقائيّة، وكذلك العسـكريّة والتقنيّة، إلى جانب إعطاء روسـيا متّسـعًا من الوقت لإبلاغ قيادة سلاح الجو الإسـرائيلي لمقر قاعدة حميميم

الروسية في سورية، وذلك عبر غرفة العمليات المشتركة وخط الاتصال المباشر؛ أكثر مما فعلت إسرائيل قبل حادثة إسقاط الطائرة الروسية.

وتعترف إسـرائيل بأنه لا يمكنها تجاهل القيود الروسـيّة على نشاطها الجوّي في سـورية، بحيـث لا بدّ لها من اتّبـاع معايير واضحة ودقيقة وفق الاتفاق الروسـي– الإسرائيلي غير المعلن، بين هذه المعايير ضرورة توافر معلومات استخباراتيّة دقيقة ومؤكّدة حول المواقع التي تنوي إسرائيل استهدافها في سورية.

يوم السابع من كانون الأول عام ٢٠١٨، استأنفت إسرائيل ضرباتها الجويّة على سـورية بعد سـقوط الطائرة الروسـيّة بعمليّة قويّة، إلاّ أنها لم تحد عن سياق قواعد الاشـتباك بينهـا وبين إيـران وحلفائها في السـنين الماضية على الأرض السـورية. وتسعى إسرائيل لضمان عدم الإخلال بالتوازن العسكري الذي يضمن تفوقها، عبر القيام بضربات محدودة، مع الحرص على أن تكون هذه الضربات موضعيّة، خشية انزلاق المواجهة إلى حرب مفتوحة.

إلا أنّ هذه الضربة الجويّة تمثّل عمليّة غير عاديّة من بين مجمل العمليات الإسرائيليّة في سورية، ليس فقط بسبب طبيعتها العملياتية، بل أيضًا لما تعنيه دبلوماسيًّا. ففي السـنوات الماضية، كانت معظم الضربات الجويّة الإسـرائيليّة موجّهة ضد ما يمكن أن نصفـه بأهـداف طارئة أو عشـوائيّة، مثـل القوافل ومسـتودعات التخزين. لكن ضربة السابع من كانون الأوّل كانت موجّهة ضد بنية تحتيّة إستراتيجية، تهدف إلى محاصرة جهود سـورية وحزب الله على اكتسـاب قدرات لها مدلولات وأبعاد تراها إسـرائيل إستراتيجية. كذلك، فإن هذه العملية تعكس تصميم إسرائيل على تصعيد جهودها لتحقيق هذا الهدف، حتى ولو غامرت بتحمّل رد فعل ثلاثي (إيران، سورية، حزب الله)، وبعلاقاتها مع روسيا إلى حد ما، لا سيما أن الضربة الجوية كانت ضد هدف في مساحة بها تواجد عسكري روسي قوي (أقل من ٨٠ كم من مطار حميميم، والذي تديره حاليًا القوة الجوية الروسية).

تحمـل تلك العملية ثلاثة مؤشّـرات أساسـيّة: أولًا عدم سـماح إسـرائيل بتراكم القوّة وامتلاك سـلاح إسـتراتيجي كاسـر للتوازن؛ ثانياً توقيت الهجوم الذي زامن عـدم اكتـراث الدول الكبرى للخطوط الحمراء التي وضعتها لإسـرائيل؛ ثالثًا إمّا أن الدفاعات الجويّة الروسية الحديثة التي سلّمت إلى الجيش السوري ليست قادرة على صدّ الضربات الإسرائيلية، وهذا مستبعد، أو أنها بقيت تحت تحكّم الروس، ولم تكن سوى ردّ رمزي على إسقاط طائرتها في اللاذقية بنيران إسرائيلية.

في المحصّلة، يشـكّل اسـتئناف الهجمات دعوة إسرائيلية غير مباشرة إلى إعادة

التفاوض والتنسيق مع موسكو، من دون استفزاز لروسيا وتحدّيها بعد مرحلة توتّر في العلاقات بين البلدين على أثر سقوط الطائرة الروسية. والأهم محاولة استكشاف الموقف الروسي فيما يخص حالة التموضع الإيراني في سورية، معتبرة أن الجيش الروسي ووزارة الدفاع لا يصطفّان بالضرورة إلى جانب الإيرانيين، بقدر ما أن لهما مصلحة في الحفاظ على نظام بشار الأسد.

لعلّ الضربات الجويّة للقواعد الإيرانية في السّابع من كانون الأوّل تضع عنوانا للمرحلة القادمة، وهو أنّ التهديد الأكبر لإسرائيل في الجبهة الشماليّة هو التموضع العسكري الإيراني في سورية، باعتبار أن إيران تسعى إلى بناء قوّة تُقدّر بمائة ألف جندي مع قدرات قتاليّة بحريّة وبريّة واستخباراتيّة. إنّ إيران تخطّط لبقاء قوّات عسكريّة في سورية لفترة طويلة، من أجل الحفاظ على النظام السوري وتهديد إسرائيل وإذا اضطرت في مرحلة ما لسحب قواتها، فستبقى لها أذرع عاملة هناك مؤلفة من وحدات شيعيّة عراقيّة وأفغانية تحت قيادة الحرس الجمهوري الإيراني. لذا، فإنّ احتمالات المواجهة العسكريّة بين إيران وإسرائيل في سورية قائمة. بل تشير معظم التصريحات الرسميّة والتقديرات العسكريّة الإسرائيليّة إلى أنّ المواجهة القادمة باتت مجرد «مسألة وقت»، على الرغم من أن المواقف الرسميّة الإسرائيليّة تؤكّد على عدم تغير قواعد الاشتباك.

خلاصة القول: التغير في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل على الجبهة السورية، حيث تواجه إسرائيل ما تسميه «تهديدًا إيرانيًا إستراتيجيا»، في ظلّ تثبيت تموضعها العسكري والسياسي في سورية؛ قد يضع إسرائيل أمام مأزق إستراتيجي، وهو مدى فعاليّة الاستمرار بإستراتيجية «المعركة بين المعارك» والمحافظة على «الخطوط الحمراء» وعدم الإخلال بقواعد الاشتباك.

التهديد الأكبر لإسرائيل في الجبهة الشماليّة هو التموضع العسكري الإيراني في سورية، باعتبار أن إيران تسعى إلى بناء قوّة تُقدّر بمائة ألف جندي مع قدرات قتاليّة بحريّة وبريّة واستخباراتيّة.

خلاصة القول: التغير في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل على الجبهة السورية، حيث تواجه إسرائيل ما تسميه "تهديدًا إيرانيًا إستراتيجيا"، في ظلّ تثبيت تموضعها العسكري والسياسي في سورية؛ قد يضع إسرائيل أمام مأزق إستراتيجي.

٣،٤ الانسحاب الأميركي من سورية: الدوافع والإسقاطات

في نيسان ٢٠١٨، أعلن الرئيس ترامب عن قراره سحب القوات الأميركية من سورية تحت شعار أن «المعركة مع تنظيم «داعش» انتهت، وأن التنظيم لم يعد يشكّل خطرًا على الأمن القومي الأميركي».[٢٩]

رغم الترويج الإعلامي لوجود تنسيق وتفاهم مسبق بين الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا ودول عربية مثل السعودية والأردن ومصر، يبقى الانسحاب قرارًا رئاسيًا مفاجئًا قد يشير إلى تغيير في الإستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الوسط عامّة، والتواجد العسكري في سورية خاصّة، الأمر الذي انعكس في استقالة وزير الدفاع

حينها، جيمس ماتيس، وإرباك مستشار الرئيس للأمن القومي الأمني، جون بولتون، الـذي أعلن على هامش الجمعيـة العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٨ بأن الولايات المتّحدة «لن تغادر سورية ما دامت القوات الإيرانية خارج إيران».[٣٠]

رغم الترويج الإعلامي لوجود تنسيق وتفاهم مسبق بين الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا ودول عربية مثل السعودية والأردن ومصر، يبقى قرار الانسحاب الأميركي قرارًا رئاسيًا مفاجئًا.

يشار إلى أن هناك ٢٢٠٠ جندي أميركي في شرق وشمالي شرق سورية، أغلبهم من القوّات الخاصّة والخبراء العسـكريين، في عدّة مواقع قرب القامشلي والحسكة، بمـا فـي ذلك أربع قواعـد جويّة، وكذلك في عـدد من المواقع على الجانب السـوري الحدودي مع الأردن، وفي المناطق الصحراويّة جنوب شـرق سـورية.[٣١] تحتفظ هذه القوات بسـلاح ثقيـل، ويدعمها غطاء جوّي قوي وكثيف، وتعمـل بالتعاون مع آلاف المسـلحين الأكراد في شـمال شرقي سـورية، ومجموعات قليلة أخرى من المسلّحين السوريين المعارضين للنّظام.

مـن نافل القول أن إسـرائيل معنيّة باسـتمرار التواجد العسـكري الأميركي في سـورية من أجل موازنة النفوذ الروسـي فيها. هذا الوجود هو أحد أهمّ الأسباب في تشـكيل قواعد الاشـتباك في كلّ ما يتعلّق بإسـرائيل، وأسـهَم في تمكينها من دفع روسيا لمراعاة جزء من مصالحها.

ورغم التردد الأميركي حتى الآن، فإن الانسحاب البرّي من سورية، إن تمّ، سيزيل عن إسـرائيل مظلّة كبيرة جدًا كانت مؤثرة لمجرّد وجودها، ضدّ أعدائها المباشـرين: إيران وحزب الله، إذ يترك فجوة هائلة في إستراتيجية محاصرة إيران، ويوفّر منفذًا إسـتراتيجيا لها ولنفوذها المتّسع في العراق وسورية ولبنان.[٣٢] ومن جهة أخرى، قد يقلّـص هامش مناورتها العسـكريّة في سـورية، ويحدّ من إمكاناتهـا العملانيّة فيها ضدّ أعدائها.

أيضًا، تدرك إسـرائيل أن التواجد العسـكري الأميركي يعزّز من نجاعة وفعاليّة التنسـيق الاسـتخباراتي بين الدول المعنيّة فيما يخصّ نقل السلاح والمعدّات القتاليّة عبر ممرّات بريّة تبدأ في إيران وتنتهي في لبنان، مرورًا بالأراضي العراقيّة والسوريّة.

إسرائيل معنيّة باستمرار التواجد العسكري الأميركي في سورية من أجل موازنة النفوذ الروسي فيها.

علاوة على ذلك، تحمل تلك الخطوة في طيّاتها خسارة معنوية، لأن الانسحاب من سورية يؤكد للمجتمع الدولي عامة وحلفائها في الشرق الأوسط خاصة، أن الولايات المتحـدة هي حليفـة بضمانة محدودة، إذ قد تظهرها تلك الخطـوة وكأنها تخلّت عن إزالة التواجد العسـكري الإيراني على الأراضي السـوريّة.[٣٣] وفي سياق متصل، قد يعكس الانسحاب التباين بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي من التموضع الإيراني في سورية، الذي تعتبره إسرائيل تهديدًا إستراتيجيا بمفاهيم وجودية، حينما تتمكن إيران من نقل حدودها فعليًا إلى الحدود الإسرائيلية.

ولعلّ القلق الأساسي هو تخوّف إسرائيل من أنّ الانسحاب سيعني «تراجع صورة الردع الإسرائيلي العسكري»، لأنّ صورة هذا الرّدع لا تكتمل إلاّ بعمق التحالف مع الولايات المتحدة، لا سيما أن إسرائيل تنظر إلى التواجد العسكري الأميركي وفعاليّته في سورية بوصفه داعمًا أساسيًا لمصالحها العسكرية والأمنية.

ويمكن الافتراض هنا، عطفًا على ما سبق، بأن الانسحاب الأميركي من سورية يندرج في ظلّ تحوّل الرؤيا الإستراتيجية الأميركية عن ما كانت عليه في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، والتي تبنّاها الرئيس ترامب بتصريحاته الانتخابية حول عدم رغبته باستمرار تورّط قوّات الجيش الأميركي في الشرق الأوسط، وتقليص التواجد العسكري خارج الحدود الأميركية مما يتلاءم مع محددات أمنها القومي، الأمر الذي لا يترك مساحة واسعة لتفهّم وقبول الموقف الإسرائيلي الداعم بشدّة للحضور العسكري الأميركي في الشرق الأوسط.

وفي المقابل، فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي، بشقّية الأمني والسياسي، يرفع سقف نبرته العدائية تحت شعار أن إسرائيل وحدها المسؤولة عن مستقبلها ومصيرها، ويؤكّد على عدم تراجع إسرائيل عن عملياتها العسكرية ضد النشاط العسكري الإيراني على المدى القريب، بل تسعى إلى تكثيف الضربات العسكرية ضد إيران وحزب الله. وأيضًا، تحاول أن تستوعب الموقف وتحتويه بادّعاء أن الانسحاب الأميركي حدث مهم دون المبالغة بأهميته. [٣٤]

القلق الأساسي هو تخوّف إسرائيل من أنّ الانسحاب سيعني "تراجع صورة الردع الإسرائيلي العسكري".

٣.٥ الجنوب السوري: تبدّل المواقف والطموحات

تعتبر إسرائيل المعركة على الجنوب السوري فرصة إستراتيجية، تطمح من خلالها إلى اتفاقات تقيّد السيادة السوريّة على جزء كبير من أراضيها. والجديد في الموقف الإسرائيلي هو اعتبار عودة سيطرة الجيش السوري على الجولان فرصة للتسوية والاستقرار، خصوصا لأنه سيكون هناك عنوان واضح للتعامل معه في الطرف الثاني.

ولعلّ القصف الإسرائيلي لمواقع تابعة لتنظيم «داعش» في ٢٥ حزيران، وفي ٢ آب ٢٠١٨، يشكل تغييرًا في العلاقة بين الطرفين تتماشى مع التفاهمات الأمنية الإسرائيلية – الروسية التي تهدف إلى العودة بالوضع الحدودي المشترك إلى ما قبل اندلاع الأزمة السوريّة، ما يقتضي تضييق الخناق على بقايا التنظيم في جنوب سورية. وهنا، تنتهي مرحلة التعايش التي استمرت منذ بداية الأزمة السوريّة عام ٢٠١١، إذ لم تشهد تلك المرحلة أزمات في العلاقة بين إسرائيل وتنظيم «داعش» عدا

اشتباكات قليلة ومحدودة كان أبرزها في تشرين الثاني عام ٢٠١٦. مرحلة الصدام تلـك بـدأت مـع تغير توازنات القـوى في الجنـوب لصالح النظام السـوري وحلفائه بدعم روسـي، إذ بدّلت إسـرائيل حساباتها وأصبحت تعتبر وجود أي ميليشيات في المنطقة العازلة مع سـورية يشـكّل تهديدًا أمنيًّا لها. رغم أن «داعش» لم يعد يشـكّل تهديـدًا أمنيًّـا على النحو الذي تفرضـه القوات الإيرانية وحزب اللـه، وفق تقديرات اسـتخباراتيّة إسـرائيليّة، في حين يبدو أن التنظيم ما زال متمسّكًا بتوجيه إشارات تفيد باستمرار وجوده في الجنوب رغم كلّ الضربات التي يتعرّض لها.

٤. حزب الله حاضر ومؤثّر لدى صنّاع القرار الإسرائيلي

لا جديد في الموقف الإستراتيجي الإسرائيلي العام تجاه حزب الله في عام ٢٠١٨. ما زال الحزب يشكّل تهديدا إستراتيجيا بالنسبة لإسرائيل، الأمر الذي ينسجم مع الترويج الدائم لسيناريوهات حرب محتَملة وينعكس في الاستعدادات العلنيّة لها. لقد نفّذ الجيش الإسرائيلي طيلة عام ٢٠١٨ عدّة مناورات عسكريّة تشكّل واقعا افتراضيّا لحرب مستقبليّة ضد حزب الله، وأعلن عن تخصيص ميزانية تصل إلى ثلاثين مليار شيكل والتي عنوانها الأساسي هو تسليح الجيش الإسرائيلي لحماية الجبهة الداخليّة من الهجمات الصاروخيّة، سواء من الجبهة الشماليّة وخصوصا صواريخ حزب الله، أو من قطاع غزة.

نفّذ الجيش الإسرائيلي طيلة عام ٢٠١٨ عدّة مناورات عسكريّة تشكّل واقعا افتراضيّا لحرب مستقبليّة ضد حزب الله، وأعلن عن تخصيص ميزانية تصل إلى ثلاثين مليار شيكل "لحماية الجبهة الداخليّة من الهجمات الصاروخيّة".

امّا مستجدّ التقديرات العسكرية الإسرائيليّة فهو تحديد التهديد العسكري والإستراتيجي بتصميم حزب الله المستمر على الحصول على أسلحة هجومية متقدّمة، تزيد من قدرته على استهداف إسرائيل في مواجهات مستقبليّة، خصوصا امتلاك الصواريخ الباليستية الدقيقة، مثل صاروخ «رعد» الإيراني.

ووفق هذه اللتقديرات، فلا شكّ أنّ بناء حزب الله لقدرات مرتبطة بالصواريخ الدقيقة يمثّل مستوى جديدا من التهديد الإستراتيجي العالي بسبب قدرة تلك الأسلحة على إصابة العمق الإستراتيجي لإسرائيل، إلى حدّ تعطيلها أو شلّها لفترة زمنيّة، وإلحاق أضرار ماديّة جسيمة على الجبهة الداخليّة والمنشئات الحيويّة لإسرائيل. من الواضح، أن هذه المنظومات الصاروخية الدقيقة تمثّل مستوى غير مقبول من التهديد الإستراتيجي، لا سيّما أنّ الخبراء العسكريين لا ينفون حقيقة عدم قدرة أنظمة الدفاع الصاروخي المتقدّمة مثل القبة الحديدية، مقلاع داود، باتريوت وغيرها، توفير حماية وتغطية شاملة ومثالية. [٣٥]

والأهم في جديد التقديرات الإستراتيجية العسكرية لعام ٢٠١٨، هو الادّعاء بأنّ حزب الله يسعى إلى توظيف تواجده العسكري على الأراضي السورية لصالحه في حال دخوله في أي مواجهة عسكريّة مع إسرائيل، حيث سيسعى للاستفادة من ذلك لتوسيع حدود الجبهة البريّة مع إسرائيل. أضف الى ذلك، أن القيادة العسكريّة في إسرائيل لم تخف قلقها إزاء النضج العسكري الذي اكتسبه حزب الله في سورية.[٣٦]

والأهم في جديد التقديرات الإستراتيجية العسكرية لعام ٢٠١٨، هو الادّعاء بأنّ حزب الله يسعى إلى توظيف تواجده العسكري على الأراضي السورية لصالحه في حال دخوله في أي مواجهة عسكريّة مع إسرائيل.

٤،١ تدمير الأنفاق - «عمليّة الدرع الشمالي»

تتعاطى المؤسسة العسكرية مع مسألة تدمير أنفاق حزب الله على الحدود الشمالية على أنها إنجاز مهم غيّر قواعد اللعبة في المواجهة المستقبليّة مع حزب الله، معتبرة

أن حـزب اللـه بنى منظومة أنفاقه كمفاجأة إسـتراتيجية، كجزء من «عملية الجليل»؛ أي مباغتة إسـرائيل بعمليّة هجوميّة بريّة تشـمل الدخول إلى منطقة الجليل شـمال فلسطين.[٣٧] وهناك تقديرات إسرائيليّة تعتبر تدمير منظومة الأنفاق جزءا أساسيا في مواجهة التأثير الإقليمي الإيراني.[٣٨]

تبرز عملية تدمير الأنفاق تمسّـك الجانب الإسـرائيلي بقواعد الاشتباك مع حزب اللـه علـى الأراضـي اللبنانيـة، لأنّ تدميـر الأنفاق نهائيا يحسـم عنـد الدخول في الأراضـي اللبنانيـة، الأمر الذي يرفع من احتمال المواجهة العسـكريّة بين الطرفين. ولعلّ فعالية الردع المتبادل التي رسـمت منذ حرب لبنان الثانية لا تتحمّل أي تعديل فيهـا، خصوصـا أن حزب الله يتحكّم بقواعد اللعبة فـي الجنوب اللبناني حيث بيئته الحاضنة وعمقه الإستراتيجي.

لم تشـكّل مسـألة الأنفاق أزمة إسـتراتيجية لإسـرائيل، لأنه بالإمكان التصدي للأنفاق أثناء الحرب وتدميرها وتكبيد حزب الله خسـائر كبيرة في الجنود والمعدّات، خصوصـا أنه لدى الجيش الإسـرائيلي معلومات عـن الأنفاق التابعة لحزب الله منذ سـنوات طويلة. [٣٩] لهذا، يُفترض أن حزب الله قد يمتنع عن تطوير الأنفاق والتنازل عنهـا لمعرفتـه بإمكانيات إسـرائيل التقنيّة في مواجهتها، بعـد تدمير عدد منها على الشريط الحدودي مع قطاع غزة.

تبرز عملية تدمير الأنفاق تمسّك الجانب الإسرائيلي بقواعد الاشتباك مع حزب الله على الأراضي اللبنانية، لأنّ تدمير الأنفاق نهائيا يحسم عند الدخول في الأراضي اللبنانية.

لعـلّ أهميّـة تدميـر الأنفاق لـدى الجانب الإسـرائيلي مرتبطة بالجانب النفسـي والمعنوي، بحيث أن التأثير العميق الذي تحدثه الأنفاق في نفوس الذين يواجهونها، أي نفوس الإسـرائيليين أنفسـهم، يتناول القلق من وصولها إلى بيوتهم وتجمّعاتهم السـكانيّة ويضـاف إلى ذلك أنهـا تضيف لرصيد نتنياهو الانتخابـي بإظهاره وزير دفاع ذا جهوزية وقدرة.

٤.٢ احتمالات التصعيد والمواجهة العسكرية

اقتُصرت المواجهة العسكرية مع حزب الله عام ٢٠١٨، على الضربات الجويّة في العمق السـوري لمنع وصول قوافل الصواريخ إلى حزب الله عبر الأراضي السوريّة، أو لتدميـر مخـازن السـلاح الإيرانية القريبة مـن الحدود اللبنانيّة. ولدى إسـرائيل العديـد مـن التفاهمـات مـع الحكومة السـوريّة لمنع اقتـراب حزب اللـه من الحدود الشـمالية لإسـرائيل مع سـورية. ويمكن القول إن العلاقة بين حزب الله وإسـرائيل تدور في إطار هذه المعادلة والتفاهمات، وقد تؤدّي أي محاولة لكسر التوازن القائم إلى حدوث توتّرات قد تؤدّي إلى تصعيد عسكري.

لا تستبعد شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إمكانيّة نشوب حرب، لكن هذا لا يعني بالضرورة ترجيحا لها. ومن الضروري التمييز بين حصول «مواجهة محدودة» وبين الانزلاق نحو حرب شاملة بعد اعتداء إسرائيلي عيني. [٤٠]

وفي سياق محاولة استشراف أفق وحدود التصعيد القادم، يجب النظر إلى المنطق العملياتي القائم وعناصر القوّة لكلّ من إسرائيل وحزب الله. هناك علاقة مباشرة قويّة بين مدى الدمار الذي سيتسبب فيه كل طرف للآخر، والثمن الذي سيدفعه كل منهما بسبب إحداثه لهذا الدمار. بمعنى آخر، هناك شكل من المعادلة المتوازنة بين عمق الضرر الواقع على كلا الطرفين في حالة اندلاع أعمال عدائية، والأرجح أن هذا التعادل النسبي سيدفع في اتجاه تفضيل «المواجهة المحدودة»؛ أي وضع أهداف محدودة يتم إنجازها بكلفة محدودة، أكثر من الصراع المفتوح.

في اعتقادنا، أن منسوب احتمال الحرب ما زال ضعيفا، لكنّها واردة نتيجة لعدم تقدير رد فعل الطرف الآخر نتيجة لعملية موضعيّة. من جهة، هناك إجماع دولي على ضرورة استقرار لبنان في المرحلة الراهنة، لأن حالة الردع المتبادل مازالت مهيمنة، وعلى الأرجح أن تكون هذه الحرب أكثر عنفا ودمارا من الحروب السابقة، بسبب تحسينات قام بها كلا الطرفان في القدرات العسكريّة في هذا الوقت. ومن جهة أخرى، هناك قلق إسرائيلي حقيقي من تزويد ترسانة حزب الله بأنظمة صواريخ دقيقة التي تشكّل أزمة إستراتيجية لإسرائيل، الأمر الذي يفتح المجال أمام المغامرة بضربة استباقيّة قد لا تدفع حزب الله للرد والمواجهة، وفق التقديرات الإسرائيلية. من المرجّح، أن هامش التروي والانضباط بدأ ينفذ مع مرور الوقت، لا سيما من قبل الطرف الإسرائيلي.

في اعتقادنا، أن منسوب احتمال الحرب مع «حزب الله» ما زال ضعيفا، لكنّها واردة نتيجة لعدم تقدير رد فعل الطرف الآخر نتيجة لعملية موضعيّة.

٥. القراءة الإستراتيجية لمستجدات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني – لا تهدئة ولا هدنة ولا حرب

تشير التقديرات الإستراتيجية إلى احتمال استمرار التصعيد على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي ميز عام ٢٠١٨، بعد فترة لا بأس بها من الهدوء النسبي، حيث أن حالة الغليان وتصعيد المواجهة ترتبط بعدة متغيرات ومستجدات، أبرزها: انعدام أفق عملية سياسية أدى لفقدان الأمل بالتغيير لدى الفلسطينيين، القطيعة المعلنة والتصعيد العلني والاستثنائي الذي تقوم به القيادة الفلسطينية على الإدارة الأميركية، الشعور المرير بالعزلة لدى الفلسطينيين في ظل غياب دعم جدي من الدول العربية، الوضع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة، محاولة تنظيم عمليات في الضفة وحدود غزة، مسيرات العودة المستمرة في قطاع غزة وغيرها.

تنسجم هذه التقديرات مع تقارير شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، التي تتوقع قرب نهاية «الهدوء النسبي» في الضفة الغربية أيضاً، خاصة في ظل غياب أي أفق سياسي للحل وعلى ضوء قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس. [٤١]

ورغم تراجع العمليات الفردية إلا أن حالة المزاج الشعبي العام تنذر بتفجر الغضب الفلسطيني في مرحلة ما، حيث أن العوامل المثيرة للغضب لن تتلاشى، بل تتصاعد في ظل سياسة حكومة اليمين الأيديولوجي في إسرائيل التي اجهضت كل محاولة وإمكانية لطرح سيناريوهات إعادة التفاوض بين الطرفين، بل هناك رفض سياسي وأيديولوجي لوجود شريك فلسطيني قابل للتفاوض. [٤٢] لهذا، لا تستبعد تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن الجبهة الأكثر احتمالاً للاشتعال هي الساحة الفلسطينية لأنها خلافاً للجبهة السورية– اللبنانية هي الجبهة غير المتوقعة. [٤٣]

تشير بيانات جهاز «الشاباك» إلى ارتفاع بحوالي ١٥٪ في عدد العمليات والأحداث المختلفة في غزة والضفة. وفي المقابل، تؤكد عدة تحليلات عسكرية إسرائيلية متطابقة أن تصعيد الأوضاع الأمنية مع قطاع غزة بات واضحاً، وأشار بعضها إلى أنه يكفي وقوع حادث واحد يتسبب بسقوط عدد كبير من الضحايا نتيجة هجوم فلسطيني أو عملية إسرائيلية، حتى ينزلق الطرفان إلى اشتباك عسكري واسع النطاق.

بالمجمل، هناك تحوّل في المعادلة الإستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة، على أنّ القضية الإسرائيلية – الفلسطينية كانت «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل».

تشير التقديرات الإستراتيجية إلى احتمال استمرار التصعيد على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي ميز عام ٢٠١٨، بعد فترة لا بأس بها من الهدوء النسبي.

تتوقع تقارير شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، قرب نهاية "الهدوء النسبي" في الضفة الغربية.

لا تستبعد تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن الجبهة الأكثر احتمالاً للاشتعال هي الساحة الفلسطينية.

لعلّها قد تكون «غير قابلة للإدارة» في المرحلة القادمة لكونها «غير قابلة للحل».

٥،١ قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الضعيفة

تجمع التقديرات الإستراتيجية بانّ حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والمسيطرة في قطاع غزة وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت مردوعه، وما دام بقاؤها يساهم في ترسخ الانقسام الفلسطيني.

وتشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة مع إسرائيل. كما وتجمع على عدم حدوث تغيير ملموس بقدرات حماس القتالية والردعية منذ الحرب على غزة عام ٢٠١٤، حيث أنّ حماس والجهاد الإسلامي تضررا بشكل كبير، إنما لا يمكن التوصّل إلى ردع كامل كون التنظيمات المسلحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي.

إنّ عمليات التصعيد التي شهدها عام ٢٠١٨ وصلت ذروتها في إجهاض عملية نوعية للجيش الإسرائيلي في ٢٦ تشرين الأول، والتي وصفتها بعض التحليلات الإسرائيلية على أنها خدش لحالة الردع الإسرائيلي تجاه حماس بعد أربع سنوات من الهدوء النسبي الذي أعقب حرب غزة الأخيرة ٢٠١٤. يُشار إلى أنّ الردّ النوعي لكتائب القسّام على عملية ٢٦ تشرين الأول، والردّ الصاروخي المكثّف على إسرائيل، قد يشير إلى بوادر ردع متبادل إلى حدّ معين.

وهناك قراءه إسرائيلية أخرى، تقول إنه على الرغم من عدم وجود تأييد جارف في قطاع غزة نحو الحرب، لكنّ استمرار الضغط والحصار على غزة قد يفقد الفلسطينيين أي خيار آخر إلاّ الحرب. حماس وإسرائيل تجدان نفسيهما في نقطة تحوّل، حيث تشهد غزة مزيدا من فقدان الضوابط، ورغبة في الدخول بمواجهات، ومع ذلك فإن أي حسم إسرائيلي لموضوع غزة يجب أن يكون إستراتيجيا وليس تكتيكيا، بحيث تبقى المفاضلة الإسرائيلية بين معركة شاملة أو هدنة طويل طويلة المدى.

الوضع القائم عام ٢٠١٨، لا مصالحة، ولا اتفاق ذا قواعد واضحة على هدنة أو على التهدئة، لا سيّما في ظل تراجع سقف التوقعات المرتبط بالجهد المصري للتوصّل إلى تهدئة مؤقّتة من أجل تخفيض مستوى التوتّر على جانبي الحدود بين غزة وإسرائيل.

يراوح المشهد الأمني بين التصعيد المنضبط والتهدئة المؤقّتة في ظلّ حالة التشرذم الفلسطيني، خصوصا أن السلطة الفلسطينية ترفض أي ترتيب بين حماس وإسرائيل

بشأن الهدنة طويلة الأمد، التي تشمل فتح المعابر الحدودية دون التنسيق مع السلطة الفلسطينيّة.

ستتمسّك حماس باستخدام الحراك الشعبي من جهة، وتكثيف محاولات كتائب القسام القيام بعمليات عسكريّة تهدف إلى تصعيد محدود على الخطّ الحدودي بهدف الضغط على إسرائيل من أجل تخفيف الحصار من جهة أخرى.[٤٤] وفي المقابل، لن تقدّم إسرائيل تنازلات دون ثمن مقبول، الأمر الذي قد يهدد استمراريّة الوضع القائم، حيث أن ديناميكيات التصعيد لا يمكن التحكّم بها دائما، وأن عدم الرغبة في الحرب لا يضمن عدم الانزلاق إليها.

يراوح المشهد الأمني بين التصعيد المنضبط والتهدئة المؤقّتة في ظلّ حالة التشرذم الفلسطيني.

لهذا، نلحظ قراءات لجنرالات إسرائيليين متقاعدين تتخوّف من استمرار حالة التصعيد المستمر وعدم القدرة على التوصّل إلى هدنة لأمد بعيد.

٥،٢ سيناريو المواجهة مع حركة حماس

باعتقادنا، أن احتمالات تصعيد المواجهة القائمة على حدود قطاع غزة إلى حرب فعلية يبدو ضعيفا، خصوصا في ظل انعدام رؤية واضحة لما بعد هذه المواجهة، من قبل الجانب الإسرائيلي. كما تشير التقديرات العسكريّة الإسرائيلية إلى أنّ حماس ما زالت مردوعه وتواجه عقبات ملموسة لا تمكّنها من تطوير تهديد حقيقي على إسرائيل بإدعاء أن منظومة «القبّة الحديديّة» تعيق صواريخ حماس وأن الجيش الإسرائيلي يكشف الأنفاق ويهدمها، وأن إدخال الأسلحة إلى القطاع يصطدم بمواجهة مانعة مصرية في سيناء.

أضف إلى ذلك، هناك اعتبارات أخرى تدخل في معادلة الاعتبارات الإسرائيلية، كعدم إرباك بعض الدول في ظلّ حالة الانفراج في العلاقات مع بعض الدول العربيّة والإسلاميّة، وأولوية الجبهة الشماليّة التي تعتبر تهديدا فعليا لإسرائيل.

٥،٣ التقديرات الأمنيّة للمشهد الأمني في الضفة الغربية

رغم حالة القطيعة السياسيّة الرسميّة بين السلطة الوطنيّة والحكومة الإسرائيليّة، إلا أن المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل يتمسّكان بضرورة استمرار تفعيل التنسيق الأمني بين الجانبين، الأمر الذي تراه إسرائيل ضرورة أمنيّة حيويّة يتطلّب منها تقديم «تنازلات» في مواجهة أي تصعيد فلسطيني غير منظّم، وتمتنع عن القيام بعقوبات جماعيّة قد تؤدّي إلى انفجار الضفة الغربيّة وتشكيل أجواء تُعتبر تربة خصبة لحركة حماس، التي تسعى إلى جرّ الضفة إلى مواجهات مستمرّة مع إسرائيل.[٤٥]

باعتقادنا، أن احتمالات تصعيد المواجهة القائمة على حدود قطاع غزة إلى حرب فعلية يبدو ضعيفا، خصوصا في ظل انعدام رؤية واضحة لما بعد هذه المواجهة، من قبل الجانب الإسرائيلي.

٦. تعزيز العلاقات الأمنيّة الإسرائيليّة المصريّة

لم تشهد العلاقات المصريّة الإسرائيليّة عام ٢٠١٨ أحداثاً تسبّب توتّرا حقيقيّا وتضع العلاقات الثنائيّة بين البلدين على المحكّ، بل تشير التقديرات الإسرائيليّة بأنّ العلاقة تتحوّل تدريجيّا من تعاون أمني–عسكري وراء أبواب مغلقة إلى وضع غير مسبوق من التنسيق الأمني، إلى حدّ أن بعض الاستشرافات «المغامرة» ترجّح إمكانيّة مساهمة مصر في إقامة حلف عسكري عربي إسرائيلي في الشرق الأوسط، خصوصا بعد تحسّن ملحوظ وعلني في علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربيّة وخصوصا الخليجيّة وذلك وفق الادعاءات الإسرائيلية.[٤٦]

وتنسجم هذه التقديرات مع تصريحات الرئيس السيسي العلنيّة عن وجود «تعاون عسكري وثيق غير مسبوق» مع إسرائيل، تقدّم به إسرائيل مساعدات للجيش المصري في حربه ضدّ التنظيمات المسلّحة في سيناء على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين. [٤٧]

تشير التقديرات الإسرائيليّة بأنّ العلاقة مع مصر تتحوّل تدريجيّا من تعاون أمني-عسكري وراء أبواب مغلقة إلى وضع غير مسبوق من التنسيق الأمني.

لم يعد الطرفان يخفيان الدور التي تلعبه إسرائيل في سيناء، بل تبرز كلا الدولتين، إسرائيل ومصر، تعاونهما بشكل وثيق في محاربة التنظيمات المسلّحة في سيناء، وعلى حدود قطاع غزّة وبالذات بما يتعلّق باكتشاف الأنفاق وتدميرها، تلك التي تمّ حفرها من شبه جزيرة سيناء إلى غزة، والتي تستخدمها حماس لتهريب الأسلحة والقوّات. حتى أنّه وفقاً لبعض التقارير، سمحت مصر لإسرائيل نشر طائرات بدون طيار فوق سيناء.

في السياق نفسه، نشرت «نيويورك تايمز» تحقيقا في الثالث من شباط عام ٢٠١٨، أفاد بوجود تعاون عسكري سرّي بين مصر وإسرائيل، تشنّ بموجبه إسرائيل غارات ضدّ عناصر مسلّحة في شمال سيناء.[٤٨] ويتمّ وصف العلاقات المصرية الإسرائيلية بـ«عصرها الذهبي» في مرحلة ما بعد اتفاقية كامب ديفيد، على أنها علاقات متينة قادرة على مواجهة أزمات أو مشاكل حقيقيّة تواجه البلدين.

إن توجّه الرئيس السيسي للتقارب العلني غير المسبوق مع إسرائيل ليس نابعا فقط، من إيمانه ببراغماتية العلاقة مع الإسرائيليين، وإنما لظروف داخلية منها: المناخ السياسي المتوتّر مع الإخوان المسلمين والتيارات العلمانية، وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب في سيناء وتباطؤ الاقتصاد المحلي. لذلك، لم تعد العلاقات المصرية– الإسرائيلية تختصر في إطارها الأمني والإستراتيجي، بل تمتد إلى إطار أوسع يشمل العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، إلى مستوى

ما يشبه قبول الدخول في مشاريع من التطبيع مع إسرائيل. ولا تزال مسألة التطبيع تحكمها الحالة الضبابيّة، على الرغم من تزايد الاتفاقيّات مع إسرائيل في مجالات نمائيّة واقتصاديّة عديدة. ومن أبرز أشكال توثيق العلاقات الثنائيّة مع إسرائيل، اتفاقيّة الغاز بين البلدين التي وصفتها بعض الجهات المصريّة المستقلّة بأنها أعلى مستويات التطبيع منذ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩. [٤٩]

يتم توصيف العلاقات المصرية-الإسرائيلية في إطار التعاون الأمني المتين المحكوم بتنافس منضبط لا يصل لدرجة الصراع.

باعتقادنا، رغم اعتبار العلاقات الثنائية بأنها في عصرها الذهبي، فإنه في عمق التقديرات الإسرائيلية، يتم توصيف العلاقات المصرية– الإسرائيلية في إطار التعاون الأمني المتين المحكوم بتنافس منضبط لا يصل لدرجة الصراع. وأنّ مظاهر الإرباك والتوتّر بين الطرفين، تحدّدها مظاهر التهديد والمواقف السياسيّة من أي تحوّل سياسي داخلي في مصر وتباين الرؤيا فيما يتعلّق بعدد من القضايا، منها:

أولا: تحرص إسرائيل بشدة على التزام مصر باتفاقية كامب ديفيد، لضمان التفوّق العسكري الإسرائيلي وعدم الدخول في حرب مع مصر، مؤكّدة على ممارستها الضغوط على الإدارة الأميركية بهدف عدم وقف المساعدات لمصر من أجل ضمانة اتفاقية السلام.

ثانيا: تصاعد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، الذي يثير القلق المصري وتعتبره أوساط مصريّة عديدة تهديدًا للأمن القومي المصري، خصوصا فيما يتعلّق بعلاقة مصر مع دول حوض النيل.

ثالثا: تتمسّك مصر بضرورة توقيع إسرائيل على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النوويّة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، في حين ترفض إسرائيل ذلك وبشدّة، وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة.

رابعا: تنظر مصر إلى إيران كمنافس قوي لها على الساحة العربيّة والاقليميّة، وأنّ تنامي دور إيران في المنطقة يشكّل خطرا على السياسة المصريّة وينعكس في أحد جوانبه على العلاقات مع إسرائيل، حيث تطرح إيران نفسها كقوّة إقليميّة ذات تطلّعات نووية تحرص على تحقيقها، وهو ما قد يدفع مصر للحصول على سلاح نووي حال امتلاك إيران له، وهو ما سيعكّر العلاقات المصرية الإسرائيلية.

تصاعد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، يثير القلق المصري وتعتبره أوساط مصريّة عديدة تهديدًا للأمن القومي المصري.

ما زالت إسرائيل تعتقد بأنّ مصر تركّز على مخاطر أمنها القومي في تعاطيها مع إسرائيل في كافّة المجالات. وأن العلاقات الثنائية ستبقى في المنظور القريب

مقتصرة على المستوى الرسمي وبعيدة عن المستوى الشعبي، ولا يزال الحاجز النفسي قائما. وفي المقابل، تحرص الدولتان على عدم توتير علاقاتهما الثنائيّة العلنيّة، خاصة مع سعي مصر لمحاربة الجماعات الإرهابية في سيناء وتثبيت وجودها فيها، وهذا يتطلّب استمرار التنسيق العسكري والاستخباراتي على أعلى درجاته ومستوياته، وتبقى مصلحة إسرائيل في تعزيز وتطوير العلاقات مع مصر، التي تعدّ عنصرا أساسيا من عناصر التوازن بالمنطقة.

٧. دور السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية

٧،١ هيكلة الدفاع السيبراني في إسرائيل[٥٠]

تأسّست سلطة الدفاع السيبراني القومي الإسرائيلي عام ٢٠١٦، تحت مسؤوليّة مباشرة لرئاسة الحكومة، ووظيفتها الرئيسية هي إدارة جميع الجهود الدفاعيّة والعملانيّة في الفضاء السيبراني وتشغيلها وتنفيذها كما تتطلّب الحاجة على المستوى القومي، مما يتيح الرد الدفاعي الكامل والدائم على الهجمات السيبرانية، بما في ذلك التعامل مع تهديدات الفضاء السيبراني والحوادث السيبرانية في وقت حقيقي، وصياغة تقدير للوضع الحالي، وجمع المعلومات الاستخبارية وتدقيقها، والعمل مع المؤسّسات ذات الاختصاص.

وبالتوازي مع ذلك، مرّ الجيش الإسرائيلي بتغيّرات مفاهيمية وتنظيمية. ففي حزيران ٢٠١٥، قرر الجيش الإسرائيلي تأسيس فرع سيبراني مستقل يقود نشاط الجيش الإسرائيلي الدفاعي والهجومي في الفضاء السيبراني. على أن يتولى الجيش الإسرائيلي المسؤولية عن قيادة الدفاع السيبراني للدولة في زمن الحرب. وكمرحلة أوليّة، أسست شعبة سايبر كجزء من هيئة الأركان العامة، وأُنشئت فرقة دفاعيّة في قسم الاتصالات اللاسلكيّة، وأجريت تغييرات تنظيمية في سلاح الاستخبارات.

في المقابل، في المواجهات التي تتدخّل فيها قوة عسكرية، فقد يجرى استخدام الهجمات السيبرانية مرات معدودة من أجل تحقيق الهدف العسكري

٧،٢ تطوير عقيدة للقتال السيبراني في المعركة التقليدية[٥١]

إن الهجمات السيبرانيّة يمكن أن تكون مفيدة كسلاح يستخدم في الضربة الأولى، لأنها تتمتع بميزة المفاجأة ومجهولة المصدر. في المقابل، في المواجهات التي تتدخّل فيها قوة عسكرية، فقد يجرى استخدام الهجمات السيبرانية مرات معدودة من أجل تحقيق الهدف العسكري، سواء كعامل مساعد أو من أجل التمويه. في أغلبية الحالات، الهجمات المادية تكون هي أسلوب العمل المفضل، كونها تشكل خيارا ذا مصداقية وأكثر نجاعة.

وفي المقابل، يتمتع المهاجِم السيبراني اليوم، وفي المستقبل المنظور أيضا، بأفضليّة كبيرة على المدافع. ذلك أن على المدافع أن يدافع عن عدد كبير من المنشآت والثروات، ابتداء من الخطط القتالية ومنظومات الأسلحة، مرورا بمنظومات التحكم والمراقبة العسكرية، ومنظومات الاتصال العسكري، والبنى التحتية النظامية، والبنى التحتية الوطنية الحيوية، المراكز التجاريّة ذات الأهمية الوطنيّة مثل البنوك والبورصات؛ أي مجمل الجبهة الداخليّة المدنيّة.

٧،٣ الدفاع الإسرائيلي في عصر الحرب السيبرانية

شـهدت الأعـوام القليلـة الأخيـرة تحديـا تكنولوجيّـا جديدا، هو تحـدّي الحرب السـيبرانيّة، الـذي ازداد بحيـث أصبـح من بـين التهديدات الأكثر حساسـيّة التي تواجه البنية التحتيّة الحيويّة لإسـرائيل في كلا القطاعين المدني والعسكري–الأمني. تشـير التقاريـر الأمنيّة إلى ضرورة النظر إلى شـبكات الطاقـة والمياه، الاتصالات والمواصلات، وكذلك إلى الاقتصاد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على أجهزة الكمبيوتر، علـى أنهـا جميعها معرّضة للخطر.[٥٢] وتعتبر التقارير على إسـرائيل، كي تتمكّن من الـردّ على التهديدات الجديدة والمتطورة، أن تحتلن عقيدتها الأمنية، على أن تتضمن عنصـرا جديدا وهو تفوقها السـيبراني بوصفه جـزءاً لا يتجزأ من قدراتها الدفاعية القومية، وأن القدرات السيبرانية المتقدّمة تشكل وسيلة فعّالة لردع أعداء إسرائيل.

في مقاربتها التقليدية للأمن، تستثمر إسرائيل الكثير من الجهد في الاستخبارات والإنـذار المبكـر والردع بقصد تقليص الإنفاق على إبقاء حالة تأهّب مسـتمرة. وفي هذا السياق، يجب التطرّق إلى ثلاث مشاكل تكمن وراء كل هجوم سيبراني: الأولى هي مشـكلة مصدر الهجوم، أي من أمر بالهجوم ومن الذي شـنّه؟ والمشـكلة الثانية هي في صعوبة تقرير نتائج الهجوم وتحديد مدى نجاحه. والمشكلة الثالثة هي الأدلّة، مـن الصعـب غالبا تحديد مـا إذا كانت الحادثة ناتجة عن خطـأ تقني أو هي نتيجة هجوم سيبراني.[٥٣]

فـي المرحلـة الراهنـة، تحتلّ الحكومة الإسـرائيلية مركز الصدارة في اسـتعمال التقنيـات السـيبرانيّة فـي مواجهـة التهديدات التـي تواجهها في جميـع المجالات. تسـتند الحرب السيبرانية على قدرات إسرائيلية مستقلّة، تجمع بين الابتكار المحلي والتقنيات العالميّة. كما أن المقاربات التي تتخذها إسـرائيل تندمج بالمتطلبات الثلاثة الأصليّة الخاصة بمفهوم إسرائيل التقليدي بشأن الأمن القومي:

أولا: الردع – يمكن للقدرات السـيبرانية المتقدمة أن تكون وسـيلة فعّالة لردع أعداء إسـرائيل. وكان أحد الأمثلة على ذلك عملية ستكسـنيت التي تنسـب إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تمّ فيها تعطيل أداء أجهزة الطرد المركزي التابعة لإيران.

ثانيا: الإنذار المبكر – إن التقنيات السيبرانيّة المتقدمة تجعل من الممكن جمع كميات كبيرة من المعلومات الدقيقة بشـأن نوايا الخصم وخططه المسـتقبليّة. وتسـتطيع إسـرائيل، باسـتعمال هكذا قدرات، أن تجمع معلومات كثيـرة وعالية الجودة عن أعدائهـا وأن تمنـع الوصـول إلى قواعد البيانـات الخاصّة بها في الوقت نفسـه. وهكذا، يمكن لأجهزة إسـرائيل الأمنيّة أن تقدّم للمؤسسـة الدفاعية إنذارات فعّالة

بشأن نوايا الخصم بغية اتخاذ التدابير الضروريّة ضدّه في اللحظة الصحيحة.

ثالثـا: الانتصار العملاني الحاسـم- يمكن للجيش الإسـرائيلي، باسـتعمال أدواته السيبرانية المتقدّمة، أن يكسب أفضليّة في القتال تمكّنه من قلب الميزان لمصلحته. على سـبيل المثال، جرى تعطيل أجهزة الرادار السوريّة خلال الهجوم على المفاعل النـووي السـوري سـنة ٢٠٠٧، الـذي اعترفت به إسـرائيل في هـذا العام، وذلك بواسـطة رمز معادٍ يبدو بأنّه كان يبثّ إشـارات عاديّة. وهذا ما مكّن سـلاح الجو الإسـرائيلي من اختراق المجال الجوي السـوري من دون أن يُكتشف، واستهداف المجمّع النووي وتدميره بالكامل.

خلاصة القول، إن التهديدات السيبرانية اليوم هي النتيجة المباشرة للدور الحاسم الـذي تقوم به الأنظمة المحوسـبة فـي البنيات التحتيّة القوميّـة والحياة الحديثة. لقد تطوّرت أنظمة وقطاعات مختلفة بصورة منفصلة وتجمّعت في نهاية المطاف لتشـكّل شبكة سيبرانيّة على الأغلب مدنيّة. وعندما اتّضح أنه سيكون من الضروري التعامل مع النواحي الأمنيّة للمجال السـيبراني، اضّطر قادة إسـرائيل إلى تخيّل ما سيكون عليه ميدان القتال السيبراني في المستقبل ومتطلّبات الانتصار فيه.

خـلاصـة الـقـول، إن الـتـهـديـدات السيبرانية الـيـوم هـي الـنـتـيـجـة المباشرة للدور الحاسم الذي تقوم به الأنظمة المحوسبة في البنيات التحتيّة القوميّة والحياة الحديثة.

كما أنّ تطوير إستراتيجيات الاشتباك والدفاع في الحرب السيبرانية ينسجم مع النواحي الأخرى للوضع الإسـرائيلي. فالحرب السـيبرانية تمكّن إسـرائيل من شنّ عمليات ضد أهداف بعيدة من دون أن تجازف بسقوط قتلى. كما أنّ عمليات من هذا النوع تمنح إسرائيل سمعة دوليّة، يمكن أن تسهم في اقتصاد البلد، إذ تتطلّع الدول الأخرى إلى إسرائيل من أجل الخبرة والتقنيات المتقدّمة وتطبيقاتها.

إجمال

- يُقدر الوضع الاسـتراتيجي لإسـرائيل على أنه أكثر وضوحا وتكيّفا وتحديدا في ظـل تصاعـد القدرة العسـكرية والتفوق النوعـي الذي يجعل إسـرائيل دولة قوية ومستقرة وحدودها هادئة إلى حد معيّن.
- يبقى الهامش الأمني لإسـرائيل ضيّق وأرجحيّة التدحرج نحو مواجهة مسـتقبلية قائمة.
- تمسـكت المؤسّسـة الأمنيّة الإسـرائيليّة عـام ٢٠١٨ بإسـتراتيجيّة «الحرب بين حربين، كوضعية ممكن التكيّف معها في ظل مخاطر البيئة الإستراتيجية.
- يُعـاد تعريـف طبيعة التحدّيات على الجبهة الشـمالية لإسـرائيل. إذ أصبح هناك

اتجـاه نحـو المزج بين الجبهتين السـورية واللبنانيـة واعتبارهما مسـرح عمليات واحدا.

- تعـي إسـرائيل أن تفاقـم التهديد الإيراني في سـورية حول أمنهـا، يتطلّب منها المجازفة حيث ممكن أن تؤدي إلى الانفجار. من المتوقع، أنّ رئيس الأركان الجديد، أفيف كوخافي، لن يتمسك إلى حد بعيد بإستراتيجيّة «الحرب بين حربين»، وسيضع الجيش الإسرائيلي على حافة الاشتباك، خاصة على الجبهة السورية.
- تُجمع التقديرات الإستراتيجية بأن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السـيطرة العسـكريّة علـى القطاع، ما دامت حمـاس مردوعه، وما دام بقاؤها يساهم في ترسخ الانقسام الفلسطيني.
- يمكن وصف المشـهد الفلسـطيني لعام ٢٠١٨ بـ :لا مصالحة، ولا اتّفاق ذا قواعد واضحة على هدنة.

وأخيـرا، فـي عـام ٢٠١٨، انعكـس توافق المصالـح الأمنية والاسـتراتيجية بين إسـرائيل والعديد مـن الدول العربية، ببـوادر علاقات ثقافية ورياضيـة واقتصادية علنيّة، قد لا تخرج للعلن بشـكل فاضح أكثر، لكنها تدل على عمق وتصاعد التنسـيق الأمني والعسكري.

الهوامش

١ الموقع الالكتروني « Ynet» ٢٠١٨/٧/٩

https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5342962,00.html آخر تردد ٢٠١٨/٧/٩

الموقع الالكتروني « Counterpunch» . ٢٠١٧/١١/١٠

(آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

https://www.counterpunch.org/2017/11/10/is-israel-winning-the-war-between-the-wars-with-hezbollahiran

Isabel Kershner. David Halbfinger. Israel and Iran, Newly Emboldened, Exchange Blows in Syria Face-Off. The New 2 York Times. 10.5.2018. https://www.nytimes.com/2018/05/10/world/middleeast/israel-iran-syria-military.html

3 Meir Litvak. Emily B. Landau, Ephraim Kam. Iran in a Changing Strategic Environment. Memorandum. No. 173. March 2018.

4 Ephraim Kam. Will the Military Option on Iran Return to the Table?.

. Volume 21, No. 3. November 2018.

5 Eyal Zisser. Why Has Bashar Won the War in Syria?. Strategic Assessment. Volume 21. No. 2, July 2018.

6 Amos Yadlin. Israel's Strategic Environment: Elements, Challenges, and Policy Recommendations. Strategic Survey for Israel 2018-2019. pp 131-149.

7 Amos Yadlin. Conclusion: Strategic Assessment and Policy Recommendations. Strategic Survey for Israel 2018-2019. The Institute for National Security Studies. 2018.

8 Orit Perlov, Udi Dekel. The Model of Iranian Influence in Syria. INSS Insight No. 1079. July 27, 2018.

9 Moshe Ya›alon, Leehe Friedman. Israel and the Pragmatic Sunni Camp: A Historic Opportunity. Strategic Assessment. Volume 21. No. 2, July 2018.

10 Amos. Yadlin. Kim Lavi. A Framework Strategic for the Palestinian-Israeli Arena. A special publication. The Institute for National Security Studies. August 2018.

Yaron Schneider. Expanding PA Authority and Institutions as an Outline for a Political Process: Israeli and Palestinian Perspectives. Strategic Assessment, Vol 21. No. 3. November 2018.

11 Galia Lavi, Doron Ella. Israe-China Ties: A Developing Friendship that Cause for Concern?. INSS Insight. No 1104. November 12, 2018.

12 Galia Lavi, Sarah Fainberg. Russia and China in the Middle East: Rapprochement and Rivalry.

Strategic Assessment. Vol 20. No. 4, January 2018.

Michael Singh. China in the Middle East: Following in American Footsteps?. The Washington Institute. June-July 2018.

13 Amos Yadlin. The Begin Doctrine: The Lession of Osirak AND Deir ez-Zor. INSS Insight. No. 1037. March 21, 2018.

١٤ الموقع الالكتروني « Ynet» ٢٠١٨/٧/٩

https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5342962,00.html (آخر تردد ٢٠١٨/٧/٩)

١٥ الموقع الالكتروني « Ynet» ٢٠١٨/٧/٩

https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5342962,00.html (آخر تردد ٢٠١٨/٧/٩)

١٦ تقرير رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي تامير هيمان أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. ٢٠١٨/١٢/١١

https://m.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press111218_3.aspx. (اخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

https://news.walla.co.il/item/3206392 (اخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

17 Sima Shine. The United States Withdraws from the Nuclear Deal with Iran: Lessons from a Simulation. Memorandum. May 2018.

Nizan Feldman, Raz Zimmt. Restoring Economic Sanctions: The Impact on Iran. Strategic Assessment. Volume 21. No. 2, July 2018.

١٨ الموقع الالكتروني لصحيفة «هارتس». ٢٠١٩/٢/١٩

https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.6935204

19 Sima Shine, Raz Zimmt. Iran: Facing a Year of Decisions and Changes. In: Anat Kurz, Shlomo Brom (eds). Strategic Survey for Israel 2018-2019. The Institute for National Security Studies. December 2018. Sima Shine. And if Iran doesn't give in?. Haaretz. January 22, 2019.

20 Emily B. Landau. How Europe has gone astray on the JCPOA and Iran. Jerusalem Post. December 13, 2018.

21 Sason Hadad, Tomer Fadlon. The Second Round of Sanctions against Iran: The Impact on Iran and the Global Oil Market. INSS Insight No 1110. November 27, 2018.

Nizan Feldman, Raz Zimmt. Restoring Economic Sanctions: The Impact on Iran. Strategic Assessment. Vol 21. No 2. July 2018.

22 Ephraim Kam. Will the Military Option on Iran Return to the Table?. Strategic Assessment. Volume 21. No 3. November 2018.

23 Udi Dekel, Assaf Orion, Zvi Magen. The Potential for a War on the Northern Front that None of the Parties Want: Insights from a war Game. INSS Insight No. 1049. May 3, 2018.

24 الموقع الالكتروني « Ynet». 11/7/2018

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5308465,00.html اخر تردد 26.2.2019

25 .Zisser, Eyal. Why Has Bashar Won the War in Syria?. Strategic Assessment. Volume 21. No 2. July 2018

26 .Ron Tira. Response to Changes in the Syrian Arena. INSS Insight. No 1131. January 22, 2019

٢٧ الموقع الالكتروني لجريدة «هآرتس».

https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6267615 11/7/2018 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6138262 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧) ٢٠١٨/٦/٢

٢٨ حملت وزارة الدفاع الروسية سلاح الجو الإسرائيلي المسؤولية عن الحادث، وذكرت الوزارة أنها في يوم ١٧ أيلول ليلا، فقد الاتصال بطائرة «ايليوشين-٢٠» الروسية العسكرية وهي فوق مياه المتوسط على بعد ٣٥ كيلومتراً عن الساحل السوري قبالة قاعدة حميميم الجوية، وعلى متنها ١٥ عسكريا روسيا، مضيفة بأن الحادث تزامن مع قيام ٤ طائرات إسرائيلية من نوع «إف-١٦» بضرب مواقع سورية في اللاذقية.

29 Eldad Shavit, Udi Dekel. The United States Decision to Withdraw Forces from Syria: Significance for Israel. INSS Insight. No 1120. December 24, 2018.

٣٠ الموقع الالكتروني لصحيفة «The Guardian»
https://www.theguardian.com/world/2019/jan/06/trump-bolton-syria-withdrawal-conditional
(آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٦)

٣١ الموقع الالكتروني لصحيفة «The Guardian»
https://www.theguardian.com/world/2019/jan/06/trump-bolton-syria-withdrawal-conditional
(آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٦)

32 Daniel Shapiro. Trump Leaves Israel in the Lurch. The Atlantic. December 28, 2018.
Eldad Shavit, Udi Dekel. The United States Decision to Withdraw Forces from Syria: Significance for Israel. INSS Insight. No 1120. December 24, 2018.

33 Daniel Shapiro. Trump Leaves Israel in the Lurch. The Atlantic. December 28, 2018.

٣٤ تصريح رئيس الأركان السابق، بني غانتس، في مؤتمر « الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي»- ٢٠١٨/١٢/٤
https://www.youtube.com/watch?v=cz1v7TeSrLE (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

35 Ofek Riemer. Not by the Media Alone: The Israel Campaign against the Conversion of Rockets in Lebanon to Precision-Guided Missiles. INSS Insight. No 1101. October 23, 2018.

36 Ron Tira. Israeli Strategy in Response to Changes in the Syrian Arena. INSS Insight. No 1131. January 22, 2019.

٣٧ الموقع الالكتروني لصحيفة « هارتس». ٢٠١٨/١٢/٧
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.6721684

38 Yoram Schweitzer, Ofek Riemer. Neutralizing Hezbollah's Tunnel Project: The Ongoing Campaign against Iranian Regional Influence. INSS Insight No. 1116. December 12, 2018.

٣٩ الموقع الإلكتروني لصحيفة «معاريف». ٢٠١٨/١٢/١٠
https://www.maariv.co.il/news/world/Article-674637 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

٤٠ تقرير رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي تامير هيمان أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. ٢٠١٨/١٢/١١
https://m.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press111218_3.aspx. (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)
https://news.walla.co.il/item/3206392 (أخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

Udi Dekel, Assaf Orion, Anat Ben Haim, Zvi Magen. The Potential for a War on the Parties Want: Insight from a Ware Game. INSS Insight. No. 1049. May 3, 2018

٤١ الموقع الإلكتروني لصحيفة « هارتس». ٢١٠٨/٣/٢٨
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium -1.595624 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

42 Udi Dekel, Kobi Michael. Scenarios in the Israeli-Palestinian Arena- Strategic Challenges and Possible Responses. Memorandum. December 2018.

٤٣ الموقع الالكتروني لصحيفة «هارتس». ٢١٠٨/٣/٢٨
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.595624 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٧)

44 Kobi Michael, Omer Dostri. The Hamas Tightrope: Between Political Institutionalization and Armed Struggle. Strategic Assessment. Vol 21. No 3. November 2018.

45 Amos Yadlin. Lavi Kim. A Framework Strategic for the Palestinian-Israeli Arena. A special publication. The Institute for National Security Studies. August 2018.

46 Itai Brun, Sarah Feuer, and Itay Haiminis. Eight Years after the Upheaval: Alternative Approaches to Understanding the Current Middle East. INSS Insight. No 1141. February 27, 2019.

٤٧ لقاء مع الرئيس السيسي لشبكة CBS ٢٠١٩/١/٥
http://www.neworientnews.com/index.php/directions/66652 (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٨)

٤٨ الموقع الإلكتروني لصحيفة «نيويورك تايمز»، ٢١٠٨/٢/٣
https://www.nytimes.com/2018/02/03/world/middleeast/israel-airstrikes-sinai-egypt.html?refer-
er=https%253A%252F%252Ft.co%252FXhYziN1v9X%253Famp (آخر تردد ٢٠١٩/٢/٢٦)

٤٩ في ١٨ شباط ٢٠١٨، أعلنت نوبل إنرجي الأميركية ودلك الإسرائيلية عن توقيع اتفاقيتين مع شركة دولفين بقيمة ١٥ بليون دولار. ستمد دلك ونوبل مصر بسبعة مليون متر مكعب من الغاز سنوياً، لشركة دولفينوس المصرية للطاقة. يمكن أن يتم تصدير إجمالي يقارب ٦٤ بليون متر مكعب من الغاز.

Oded Eran. Israel's Stake in the Egyptian Natural Gas Pipeline: Strategic and Economic Benefits. INSS Insight. No. 1098. October 15, 2018.
50 Shmuel Even, David Siman-Tov, Gabi Siboni. Structuring Israel's Cyber Defense. INSS Insight. No 856. September 21, 2016.
51 Ron Tira. Developing a Doctrine for Cyberwarfare in the Conventional Campaign. Cyber, Intelligence, and Security. Vol 2. No 1. May 2018
52 Gil Baram. Isreali Defense in the Age of Cyber War. Middle East Quarterly. vol 24. No 1. Winter 2017.
53 Yitzhak Ben Israel and Lior Tabenski, «An Interdisciplinary Look at Security Challenges in the Information Age.» Military and Strategic Affairs. Dec. 2011. p. 33.